



البرمجة الميزانية الإجمالية لثلاث سنوات

2026 - 2024

مشروع قانون المالية لسنة 2024

الفهرس

1	مقدمة
3	1. التطورات والآفاق الماكرو اقتصادية
3	1.1. تطورات السياق الدولي والوطني خلال 2023
5	2.1. الفرضيات الماكرو اقتصادية للرئيسية للفترة 2024-2026
7	2. التطورات الأخيرة للمالية العمومية
7	1.2. النتائج المحصلة برسم سنة 2022
11	2.2. نتائج تنفيذ قانون المالية 2023 في متم شتنبر والتوقعات الختامية
13	3. البرمجة الميزانية الإجمالية لثلاث سنوات 2024 - 2026
13	1.3. التوجهات العامة متعددة السنوات
15	2.3. برمجة المداخيل لثلاث سنوات
18	3.3. برمجة النفقات لثلاث سنوات
25	4.3. بيان نفقات وموارد الخزينة
26	5.3. مقارنة مع البرمجة الميزانية السابقة
30	4. المخاطر الميزانية
30	1.4. المخاطر الماكرو اقتصادية
32	2.4. المخاطر المرتبطة بتنفيذ الميزانية
35	3.4. المخاطر المرتبطة بالضمانات الممنوحة من الدولة
36	4.4. المخاطر المرتبطة بالمؤسسات والمقاولات العمومية
39	5. استدامة المديونية
39	1.5. المخاطر المتعلقة بالمديونية
40	2.5. استدامة مديونية الخزينة

مقدمة

وفقاً لأحكام القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، ولاسيما تلك التي تولي اهتماماً خاصاً لتعزيز شفافية المالية العمومية والإغناء المتواصل للمعلومة الاقتصادية والميزانية، تتطرق هذه النشرة الثانية من وثيقة البرمجة الميزانية لثلاث سنوات، والتي سترفع إلى علم البرلمان والشركاء والرأي العام على غرار التقارير المرافقة لمشروع قانون المالية، إلى المحاور التالية:

- ◀ التطورات الأخيرة على المستويين الاقتصادي والميزانياتي والآفاق الماكرو اقتصادية؛
- ◀ البرمجة الميزانية لثلاث سنوات مع تسليط الضوء على التوجهات والتوقعات الميزانية للفترة 2026-2024؛
- ◀ أهم المخاطر الميزانية؛
- ◀ استدامة المديونية.

وتهدف هذه الوثيقة المتضمنة للبرمجة الميزانية لثلاث سنوات المقبلة إلى تحديد مسار المالية العمومية خلال الفترة 2026-2024، كما تتيح للبرلمان الحصول على مزيد من المعلومات وتعزيز قدرته على تتبع ملاءمة قوانين المالية السنوية لمساري عجز الميزانية والمديونية اللذين تلتزم بهما الحكومة على المدى المتوسط وكذا المخاطر المحذقة بتحقيق الأهداف.

كما سيتمكن هذا الإطار الميزانياتي المتوسط الأجل من تحسين الرؤية حول وضعية وآفاق المالية العمومية وكذلك من تعزيز الثقة والمصداقية اللتين يحظى بهما بلدنا من لدن الشركاء والمستثمرين الوطنيين والأجانب.

ويستند المسار موضوع هذه الوثيقة، والذي يبنى على فرضيات ماكرو اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار الظرفية الوطنية والدولية وتداعياتها جراء الأزمة الوبائية وارتفاع أسعار المواد الطاقية والغذائية والجفاف، إلى ضرورة ضبط المالية العمومية في منحى مستدام. ويبقى هدف الحكومة هو استعادة الهوامش الميزانية من أجل مواجهة الصدمات المحتملة مع ضمان استدامة الإصلاحات، وذلك من خلال تعبئة جميع الموارد المالية الممكنة وترشيد الإنفاق وتجويده.

وهكذا، ووفقاً لما تم تقديمه أمام البرلمان شهر يوليو 2023، في إطار العرض حول تنفيذ قانون المالية للنصف الأول من سنة 2023 والبرمجة الميزانية 2024-2026، ستواصل الحكومة مسلسل تعزيز التوازن

المالي من أجل تخفيض عجز الميزانية إلى نسبة 3% من الناتج الداخلي الخام والتحكم في مستوى المديونية في منحى تنازلي إلى أقل من 70% من الناتج الداخلي الخام في أفق سنة 2026. وبالإضافة إلى هذا، وفي ظل سياق دولي صعب وظرفية اقتصادية معرضة لصدمة لا يمكن التنبؤ بها، والتي من شأنها أن تحول دون تحقيق هذا المسار المستهدف للعجز والمديونية، ستعمل الحكومة على اتخاذ التدابير الطارئة اللازمة، عند الحاجة، للتخفيف من تأثير هذه الصدمات على المالية العامة.

1. التطورات والآفاق الماكرو اقتصادية

1.1. تطورات السياق الدولي والوطني خلال 2023

تطورات الاقتصاد العالمي

يواجه النشاط الاقتصادي العالمي سياقاً دولياً لا يزال يتسم بعدم اليقين وباستقرار التضخم عند مستويات مرتفعة على الرغم من تعافي سلاسل التوريد، واستمرار تشديد السياسات النقدية وكذلك تداعيات الصراعات الجيوسياسية.

وفي هذا السياق، تشير آخر المعطيات المتوفرة إلى تسارع النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة +2,6% في الفصل الثاني من سنة 2023، على أساس الانزلاق السنوي، مقابل +1,8% في الفصل السابق، مدفوعاً بشكل خاص بالإنفاق الاستهلاكي للأسر والإنفاق العمومي. من ناحية أخرى، تراجع النمو الاقتصادي في منطقة اليورو إلى +0,6% في الفصل الثاني من سنة 2023، على أساس الانزلاق السنوي، مقابل +1,1% في الفصل الأول من سنة 2023. وقد استقر النمو في فرنسا عند +0,9% بينما تباطأ بإسبانيا (+1,8% مقابل +4,2%) وإيطاليا (+0,6% مقابل +2%)، والبرتغال (+2,3% مقابل +2,5%)، كما تواصل الانكماش في ألمانيا (-0,1% مقابل -0,3%).

أما بالنسبة لأهم الدول الصاعدة، فقد سجل النمو انتعاشاً واضحاً في الصين بنسبة +6,3% في الفصل الثاني من سنة 2023، على أساس الانزلاق السنوي، مقابل +4,5% في الفصل الأول بعد التخلي عن سياسة "صفر كوفيد". وبالمثل، سجل النشاط الاقتصادي في الهند نمواً بنسبة +7,8% مقارنة بـ +6,1% مدفوعاً بنشاط الصناعات التحويلية. من جهة أخرى، ظل النمو في البرازيل مستقراً عند +3,4% في الفصل الثاني من سنة 2023، مدعوماً بشكل رئيسي بزيادة استهلاك الأسر بفضل التحكم في التضخم والتدابير المتخذة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالتضخم، وبعد وصوله إلى مستويات قياسية في سنة 2022، من المتوقع أن يستمر في الانخفاض، مع البقاء عند مستويات أعلى بكثير من أهداف السلطات النقدية، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة. وبالتالي، من المتوقع أن يتباطأ التضخم من 8% سنة 2022 إلى 4,1% سنة 2023 في الولايات المتحدة ومن 8,4% إلى 5,6% على التوالي في منطقة اليورو.

بالنسبة لسوق الشغل، فقد شهد معدل البطالة في الولايات المتحدة ارتفاعاً طفيفاً إلى 3,8% في شهر غشت 2023 مقارنة مع 3,5% في نهاية 2022، بينما انخفض في منطقة اليورو إلى 6,4% مقابل 6,6% في نهاية سنة 2022، وهو أدنى مستوى له منذ ثلاثين سنة، مع تسجيل مستويات مختلفة من دولة إلى أخرى.

وفي ظل هذا السياق، ووفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر 2023، من المتوقع أن يتراجع النمو الاقتصادي العالمي من +3.5% سنة 2022 إلى +3% سنة 2023 ثم إلى +2.9% سنة 2024، مسجلاً تراجعاً ملحوظاً مقارنة بالمتوسط التاريخي (2000 - 2019) البالغ +3.8%.

فبالنسبة للدول المتقدمة، من المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي تباطؤاً ملحوظاً من +2.6% في سنة 2022 إلى +1.5% في سنة 2023 ثم إلى +1.4% في سنة 2024. وهكذا، فمن المرتقب أن يظهر الاقتصاد الأمريكي نمواً أقوى بنسبة +2.1% في سنة 2023 و+1.5% في سنة 2024، بينما سيتباطأ النمو في منطقة اليورو إلى +0.7% في سنة 2023 و+1.2% في سنة 2024 مقابل +3.3% في سنة 2022. وبحسب البلدان، فمن المحتمل أن يتراجع النمو من +2.5% في سنة 2023 إلى +1.7% في سنة 2024 في إسبانيا، بينما قد يستقر عند +0.7% في إيطاليا، في حين سيتسارع نسبياً في فرنسا من +1.0% في سنة 2023 إلى +1.3% في سنة 2024. بالمقابل، ستعرف ألمانيا انكماشاً للنشاط الاقتصادي بنسبة -0.5% في سنة 2023 قبل أن يسجل انتعاشاً بنسبة +0.9% في سنة 2024.

أما بخصوص الدول الصاعدة والاقتصادات النامية، فمن المنتظر أن يسجل النمو شبه استقرار في نسبة +4% خلال سنتي 2023 و2024. ففي الصين، من المتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي من +3% في سنة 2022 إلى +5% في سنة 2023 و+4.2% في سنة 2024. ومن جانبه، قد يشهد النشاط الاقتصادي في الهند نمواً بنسبة +6.3% في سنتي 2023 و2024 مقابل +7.2% في سنة 2022، بينما قد يعرف النمو في البرازيل تسارعاً بنسبة +3.1% في سنة 2023 و+1.5% في سنة 2024 مقابل +2.9% في سنة 2022.

الوضعية الاقتصادية الوطنية الراهنة

بعد الانتعاش الاقتصادي الملحوظ سنة 2021، أبان الاقتصاد المغربي مرة أخرى عن قدرته على الصمود في 2022 على الرغم من بيئة غير مواتية تميزت، على المستوى الدولي، بالصراع الروسي الأوكراني والتوقعات القائمة للنمو العالمي، وعلى المستوى الوطني، بندرة وعدم انتظام التساقطات المطرية.

وبالتالي، فقد تباطأ نمو الاقتصاد الوطني ليعود إلى +1.3% في سنة 2022 بعد التعافي بنسبة +8% في السنة السابقة. ويعود هذا التطور بالأساس إلى انكماش القيمة المضافة الفلاحية بنسبة -12.9% إثر الانخفاض الكبير في إنتاج الحبوب الذي بلغ 34 مليون قنطار بعد إنتاج قدره 103,2 مليون قنطار خلال سنة 2021. من جهته، انكمش القطاع الثانوي بنسبة -1.7%، نتيجة تراجع الصناعات الاستخراجية (-9.4% مقابل +7.3%) وبدرجة أقل، قطاع البناء (-3.6% مقابل +4.7%) والكهرباء والماء (-3.2% مقابل +7.5%)، بينما سجلت القيمة المضافة للصناعات التحويلية ارتفاعاً طفيفاً (+0.3% مقابل +7.8%). وقد تم تدارك ضعف أداء هذه القطاعات من خلال الأداء الجيد لأنشطة القطاع الثالث، حيث شهدت قيمتها

المضافة ارتفاعاً بنسبة +5.4% مقابل +5.8% نتيجة الانتعاش القوي لأنشطة خدمات الإيواء والمطاعم (+53.7%).

وخلال سنة 2023، يظل تطور الاقتصاد الوطني ملائماً على الرغم من الوضع الدولي الذي لا يزال محفوفاً بالصعوبات، مدعوماً بشكل خاص بتباطؤ التضخم على المستوى العالمي، لا سيما بالنسبة للمنتجات الطاقية، وديناميكية قطاع السياحة.

ففي النصف الأول من سنة 2023، تسارع النمو الاقتصادي بنسبة +2.9% في المتوسط، على أساس الانزلاق السنوي، مقابل +1.3% خلال السنة الماضية، مما يعكس انتعاشاً نسبياً للقيمة المضافة الفلاحية وتطور جيد لقطاع الخدمات. وهكذا، أظهرت القيمة المضافة للقطاع الأولي ارتفاعاً بنسبة +6.3% مقابل -12.4% في النصف الأول من سنة 2022، في حين شهد القطاع الثانوي انكماشاً في قيمته المضافة بنسبة -2.1% مقابل -1%، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية (-10.6% مقابل -6%) والبناء (-3.1% مقابل -0.9%). أما بالنسبة للقطاع الثالثي، فقد ارتفعت قيمته المضافة بنسبة +4.9% مقابل +5.4%، مدعومة بالأساس بأنشطة خدمات الإيواء والمطاعم (+42.6% مقابل +44.7%).

و فيما يتعلق بالتوقعات، تم خفض توقعات نمو الناتج الداخلي الخام بـ 0.6 نقطة مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2023 ليعود إلى +3.4%، نتيجة خفض توقعات نمو القيمة المضافة الفلاحية من +12.9% إلى +6.0%. أما بالنسبة للقيمة المضافة غير الفلاحية، وعلى الرغم من آثار زلزال الحوز الأخير، فمن المرتقب أن تسترجع مستواها المتوسط لفترة ما قبل أزمة كوفيد-19، لتصل إلى +3.1%، مدعومة بالأداء الجيد للقطاع الثالثي، خاصة القطاع السياحي، وانتعاش القطاع الثانوي.

2.1. الفرضيات الماكرو اقتصادية الرئيسية للفترة 2024-2026

ترتكز التوقعات على البيانات المؤقتة للحسابات الوطنية لسنة 2022، وأحدث المعطيات المتعلقة بالظرفية على المستويين الوطني والدولي. وتتجلى الفرضيات الرئيسية للإطار الماكرو الاقتصادي فيما يلي:

- ◀ متوسط سعر برمبل برنت 80 دولاراً في 2024، وهو نفس المستوى تقريباً الذي كان عليه في 2023. أما في سنة 2025، من المتوقع أن ينخفض سعر النفط إلى 79 دولاراً ثم إلى 77 دولاراً في 2026.
- ◀ من المتوقع أن يصل سعر صرف اليورو مقابل الدولار إلى 1,08 خلال الفترة 2024-2026.
- ◀ ارتفاع الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب (دون احتساب منتجات الفوسفات ومشتقاته) بنسبة 2,9% خلال سنة 2024 مقابل 2,7% في 2023. ومن المتوقع أن يستمر هذا الارتفاع ليصل إلى 3,6% خلال سنتي 2025 و 2026.

◀ إنتاج الحبوب بـ 75 مليون قنطار خلال الفترة 2024-2026.

جدول 1: الفرضيات الماكرو اقتصادية الرئيسية

	توقعات			تحيين
	2026	2025	2024	2023
معدل النمو	4,0	3,5	3,7	3,4
-ق.م الفلاحية	4,8	4,2	5,9	6
-ق.م غير الفلاحية	3,9	3,6	3,5	3,1
معدل التضخم	1,9	2	2,5	6
سعر الصرف				
- دولار- درهم	9,8	9,8	9,8	10,1
- يورو- درهم	10,7	10,7	10,7	10,9
سعر البترول	77	79	80	80
سعر غاز البوتان	450	450	500	558
انتاج الحبوب (مليون قنطار)	75	75	75	55,1

فيما يتعلق بالتوقعات الاقتصادية، وعلى الرغم من تدهور المحيط الخارجي، فمن المرتقب أن يصل نمو الناتج الداخلي الخام إلى +3,7% سنة 2024 مقارنة بـ +3,4% في سنة 2023. ومن المتوقع أن يكون هذا النمو مدعوماً، من ناحية، بارتفاع القيمة المضافة الفلاحية بـ +5,9% بفضل العودة إلى سنة فلاحية متوسطة، ومن ناحية أخرى، باستمرار دينامية القيمة المضافة غير الفلاحية لتبلغ +3,5% نظراً لتحسن آفاق نمو منطقة اليورو مرفقاً بتسارع الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب. وبالتالي، من المتوقع أن تقترب الأنشطة القطاعية من معدلاتها المتوسطة مسجلة نمواً بنسبة +3,0% للقطاع الثانوي و+3,8% للقطاع الثالثي. ومن جانب الطلب، سيكون النمو سنة 2024 مدعوماً بشكل رئيسي بالاستهلاك المحلي، حيث سيساهم بثلاث نقاط بما فيها 1.4 نقطة كمساهمة لاستهلاك الأسر تحت تأثير تحسن دخل الأسر الفلاحية وغير الفلاحية، واستمرار تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج والتدابير المتخذة لدعم القدرة الشرائية. ومن المتوقع أن يساهم إجمالي تكوين رأس المال الثابت بـ 1,1 نقطة. ومن المعلوم أن استمرار الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد، مثل تعميم الحماية الاجتماعية وتعزيز رأس المال البشري، وإصلاح القطاع المالي والقطاع العمومي، من شأنه تنشيط القطاعات الإنتاجية، مع زيادة قدرتها على خلق فرص الشغل والقيمة المضافة وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

وفيما يتعلق بالتضخم، فبعد أن وصل إلى ذروته البالغة 10,1%، بالانزلاق السنوي في فبراير 2023، اتبع تدريجياً اتجاهها تنازلياً ليعود إلى 4,9% في شتنبر، وذلك تماشياً مع انخفاض أسعار المواد الغذائية والمنتجات

المصنعة، فضلا عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من تداعيات الجفاف وانتشار الضغوط التضخمية خاصة ذات المنشأ الغذائي.

ومن شأن هذه التدابير، إلى جانب الزيادات الثلاث في سعر الفائدة الرئيسي التي نفذها بنك المغرب، بين شتنبر 2022 ومارس 2023، بواقع 150 نقطة أساس ليصل إلى 3%، أن تساهم بشكل أكبر في تباطؤ التضخم من خلال التأثير على الطلب الكلي وتثبيت توقعات التضخم لدى الفاعلين الاقتصاديين. وبالتالي، من المتوقع أن يستقر التضخم عند نحو 6% في المتوسط السنوي سنة 2023، مقارنة بـ 6,6% سنة 2022، قبل أن يعود إلى 2,5% سنة 2024.

على المدى المتوسط، من المتوقع أن يستفيد النشاط الاقتصادي من الزخم الناتج عن مشاريع الإصلاح الهيكلي التي تم إطلاقها في السنوات الأخيرة وكذا من جهود إعادة الإعمار والتأهيل في المناطق المنكوبة في أعقاب زلزال الحوز. فبحلول سنة 2026، من المتوقع أن يصل معدل نمو الناتج الداخلي الخام إلى +4%، مدعوماً بإصلاح نظام الاستهداف وتعزيز نجاعة الإنفاق العمومي فضلا عن تنشيط دور الاستثمار الخاص لصالح نمو أقوى وأكثر استدامة وأكثر شمولاً.

2. التطورات الأخيرة للمالية العمومية

1.2. النتائج المحصلة برسم سنة 2022

واصل عجز الميزانية في نهاية سنة 2022 منحاه التنازلي ليلبغ 5,2% من الناتج الداخلي الخام، بعدما بلغ 7,1% في 2020 و5,5% في 2021. ومقارنة مع توقعات قانون المالية 2022، عرفت نسبة العجز تحسناً بمقدار 0,3 نقطة من الناتج الداخلي الخام.

ويعزى هذا التحكم في نسبة العجز الميزانياتي إلى التحسن الذي سجلته المداخيل الضريبية وغير الضريبية، والذي مكن من تغطية التكاليف المرتبطة أساساً بالتدابير التي اتخذتها الدولة بهدف الحد من أثر تسارع التضخم على القدرة الشرائية للأسر وعلى النشاط التجاري والإبقاء على الجهود الاستثمارية عند مستوى يضمن استدامة المشاريع والإصلاحات الهيكلية التي انخرطت فيها المملكة.

المداخيل العادية

سجلت المداخيل، على أساس صافي من الإرجاعات الضريبية، ارتفاعاً قدره 48,2 مليار درهم أو 18,8% مقارنة مع سنة 2021.

عرفت المداخيل الضريبية عموماً أداءً جيداً، حيث بلغت 251,9 مليار درهم، مسجلة بذلك ارتفاعاً قدره 37,3 مليون درهم أو 17,4%. ونسبة إنجاز بلغت 113%، وذلك بالرغم من المجهود المهم في تسديد الإرجاعات الضريبية، والذي بلغ حجمها 19,5 مليار درهم، بما في ذلك الحصة الخاصة بالجماعات الترابية، مقابل 14,6 مليار درهم في متم دجنبر 2021 و 11,4 مليار درهم المتوقعة في قانون المالية.

جدول 2: تطورات المداخيل في سنة 2022

نسبة الإنجاز	التطور		2022	2021	ملايين الدراهم
	القيمة	%			
115,8%	48 182	18,8%	304 362	256 180	المداخيل الجارية
113,0%	37 331	17,4%	251 896	214 565	المداخيل الجبائية
121,4%	17 842	40%	62 434	44 592	الضريبة على الشركات
111,6%	3 594	8,1%	48 024	44 430	على الدخل الضريبة
111,2%	9 889	15,2%	74 990	65 101	الضريبة على القيمة المضافة
83,1%	-2 112	-9,4%	20 240	22 352	في الداخل
127,0%	12 001	28,1%	54 750	42 749	على الاستيراد
102,6%	645	2,1%	31 605	30 960	الضريبة الداخلية على الاستهلاك
115,5%	2 010	16,9%	13 895	11 885	الرسوم الجمركية
121,6%	2 292	14,5%	18 121	15 829	رسوم التسجيل والتنبر
135,4%	10 923	28,9%	48 666	37 743	المداخيل غير الجبائية
94,0%	2 435	22,7%	13 146	10 711	منها: المداخيل المتأتية من المؤسسات والمنشآت العامة
209,4%	13 904	64,3%	35 520	21 616	مداخيل أخرى
-	-5 416	-	0	5 416	المداخيل المتأتية من تفويت مساهمات الدولة

وتميز أداء المداخيل الجبائية حسب طبيعة الضرائب والرسوم بالتطورات الرئيسية التالية:

- ◀ زيادة في الضريبة على الشركات بـ 17,8 مليار درهم (+40%)، نتيجة بالأساس للتحسن المهم للتسوية التكميلية (+6,3 مليار درهم أو +111,8%) والدفعات برسم الأقساط الربع سنوية (+10,5 مليار درهم أو +37,7%)؛
- ◀ ارتفاع في الضريبة على الدخل بمبلغ 3,6 مليار درهم (+8,1%)، ارتباطاً على وجه الخصوص بالموارد المتأتية من الدخل على الأجور (+2,5 مليار درهم) والدخل على المهنيين (+292 مليون درهم)؛
- ◀ انخفاض في عائدات الضريبة على القيمة المضافة في الداخل بحوالي 2 مليار درهم (-9,4%)، ويعزى ذلك أساساً إلى ارتفاع الإرجاعات الضريبية التي بلغت 13,8 مليار درهم سنة 2022 مقابل 10,5 مليار درهم في السنة السابقة؛
- ◀ زيادة مهمة في الضريبة على القيمة المضافة على الواردات بقيمة 12 مليار درهم (+28%) والرسوم الجمركية بحوالي 2 مليار درهم (+16,9%) والضرائب الداخلية على الاستهلاك بـ 645 مليون درهم

(+2%)، مما يعكس بشكل أساسي تزايد الواردات وحجم الاستهلاك إلى مستويات تجاوزت تلك المتوقعة في إطار قانون المالية 2023؛

◀ زيادة في رسوم التسجيل والتنبر بمبلغ 2,3 مليار درهم (+14,5%)، وذلك ارتباطا على الخصوص بالزيادة في رسوم التسجيل (+1,7 مليار درهم)، ورسوم التنبر (+231 مليون درهم)، والرسوم المفروضة على عقود التأمينات (+187 مليون درهم) والضريبة الخصوصية السنوية على المركبات (+166 مليون درهم).

ومن جهتها، بلغت المداخيل غير الجبائية 48,7 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا بمبلغ 10,9 مليار درهم (+28,9%) وبنسبة إنجاز 135% مقارنة مع توقعات قانون المالية. وتتوزع هذه المداخيل كما يلي:

◀ 25,1 مليار درهم برسم "التمويلات المبتكرة" مقابل 11,9 مليار درهم سنة 2021؛

◀ 13,1 مليار درهم برسم المداخيل المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية مقابل 10,7 مليار درهم. ومن أهم المساهمين: المكتب الشريف للفوسفاط (6,5 مليار درهم)، الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (4 مليار درهم)، اتصالات المغرب (786 مليون درهم) من بنك المغرب (738 مليون درهم)؛

◀ 7 مليار درهم برسم "الموارد المتنوعة" للوزارات مقابل 6,8 مليار درهم؛

◀ 2,6 مليار درهم برسم أموال المساعدة مقابل 1,5 مليار درهم.

النفقات العادية

سجلت النفقات العادية ارتفاعا قدره 36,4 مليار درهم (+14,4%) مقارنة بسنة 2021 ونسبة تنفيذ بلغت 110%. ويعود هذا التطور أساسا إلى ارتفاع تحملات المقاصة (+20,3 مليار درهم) والنفقات برسم السلع والخدمات (+14,7 مليار درهم).

وهكذا، بلغت تحملات المقاصة 42,1 مليار درهم، وتتضمن 22 مليار درهم برسم غاز البوتان، وذلك ارتباطا بارتفاع الأسعار التي بلغت في المتوسط 739 دولارا للطن مقابل 627 دولارا للطن سنة 2021، فيما خصص مبلغ 9,3 مليار درهم لدعم استيراد القمح اللين وحوالي 4,4 مليار درهم لدعم قطاع النقل الطرقي. وللتذكير، فقد تم فتح اعتمادات إضافية بمرسوم بمبلغ 20,5 مليار درهم لسنة 2022، وذلك بهدف الحفاظ على استقرار الأسعار وعلى القدرة الشرائية للأسر وضمان إمدادات كافية ومنتظمة من المواد الأساسية.

وتعزى الزيادة في النفقات المرتبطة بالسلع والخدمات إلى ارتفاع نفقات الموظفين بـ 7,3 مليار درهم و"السلع والخدمات الأخرى" بمبلغ 7,4 مليار درهم. أما فوائد الدين، فقد ارتفعت بحوالي 1,5 مليار

درهم لتبلغ 28,6 مليار درهم، وذلك ارتباطا بارتفاع فوائد الدين الداخلي بـ 1,2 مليار درهم، وبدرجة أقل، بفوائد الدين الخارجي (+275 مليون درهم).

وقد أسفرت هذه التطورات التي عرفتها المداخيل والنفقات العادية عن رصيد عادي إيجابي قدره 15,7 مليار درهم مقابل +4 مليار درهم في سنة 2021.

نفقات الاستثمار

فيما يتعلق بنفقات الاستثمار، بلغت الاصدارات 93,8 مليار درهم مقابل 77,8 مليار درهم سنة 2021، أي زيادة قدرها 16 مليار درهم أو 20,6%. ومقارنة مع توقعات قانون المالية، سجلت هذه النفقات نسبة إنجاز بلغت 120%، وذلك نتيجة التدابير المتخذة لفائدة بعض المؤسسات والمقاولات العمومية والتي تأثرت وضعيتها المالية بارتفاع أسعار المواد الأولية. وقد تم تخصيص غلاف مالي لتغطية هذه التدابير قدره 7,5 مليار درهم، وذلك عبر فتح اعتمادات إضافية مرسوم.

جدول 3: تطورات النفقات في سنة 2022

نسبة الإنجاز	التطور		2022	2021	ملايين الدراهم
	القيمة	%			
110,1%	36 431	14,4%	288 631	252 200	النفقات الجارية
100,1%	7 299	5,2%	147 755	140 456	الأجور
101,1%	7 363	11,7%	70 161	62 798	سلع وخدمات أخرى
101,9%	1 494	5,5%	28 600	27 106	فوائد الدين
247,4%	20 275	92,8%	42 115	21 840	المقاصة
	11 752	295,3%	15 731	3 979	الرصيد العادي
120,3%	16 038	20,6%	93 809	77 771	الاصدارات برسم الاستثمار

العجز الميزانياتي وتمويله

ترتب عن هذه المداخيل والنفقات، بالإضافة إلى الرصيد الإيجابي للحسابات الخصوصية للخزينة بمبلغ 8,6 مليار درهم، عجز ميزانياتي بلغ 69,5 مليار درهم. وأخذا بعين الاعتبار لانخفاض العمليات العالقة بقيمة 1,6 مليار درهم، فقد أسفر بيان نفقات وموارد الخزينة عن حاجيات تمويل بلغت 71 مليار درهم. وقد تمت تغطية هذه الحاجيات، وكذا التدفق الصافي لعمليات التوظيف في السوق النقدية بقيمة 500 مليون درهم، من خلال اللجوء أساسا إلى سوق المديونية الداخلية بمبلغ صافي قدره 19,1 مليار درهم، واستعمال الرصيد المتبقي من خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي المودع لدى بنك المغرب بمبلغ 21 مليار درهم، وارتفاع رصيد الودائع لدى الخزينة بـ 10,3 مليار درهم وتعبئة تمويلات خارجية بمبلغ صافي قدره 6 مليار درهم.

ويغطي التمويل الداخلي الصافي اكتتابات بمبلغ 135,5 مليار درهم، مقابل 149,3 مليار درهم سنة 2021، وتسديدات بمبلغ 113,8 مليار درهم، مقابل 102,8 مليار درهم. أما التمويل الخارجي، فيشمل سحبات بمبلغ 29,6 مليار درهم، مقابل 18,4 مليار درهم سنة 2021، وتسديدات بقيمة 23,6 مليار درهم مقابل 10,2 مليار درهم.

2.2. نتائج تنفيذ قانون المالية 2023 في متم شتنبر والتوقعات الختامية

أسفر بيان نفقات وموارد الخزينة في متم شهر شتنبر 2023 عن عجز في الميزانية قدره 32,4 مليار درهم مقابل -11,2 مليار درهم خلال نفس الفترة من السنة الماضية. ويعزى هذا التطور الى ارتفاع النفقات الإجمالية (+23,2 مليار درهم) بشكل يفوق الارتفاع المسجل على مستوى المداخيل (+2 مليار درهم).

المداخيل العادية

سجلت المداخيل، على أساس صافي من الإرجاعات الضريبية، نسبة إنجاز قدرها 74,7% مقارنة مع توقعات قانون المالية، فيما ارتفعت هذه المداخيل بحوالي 2 مليار درهم أو 0,9% مقارنة مع نهاية شتنبر 2022. وقد عرفت الإيرادات الضريبية نسبة إنجاز بلغت 78,4% وارتفاعا بمبلغ 6,7 مليار درهم أو 3,5% مقارنة مع نهاية شتنبر 2022. وبلغت التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية، بما في ذلك الحصة التي تتحملها الجماعات المحلية، 9,7 مليار درهم مقارنة مع 10 مليار درهم في نفس الفترة من السنة الماضية. ويعزى تطور المداخيل الضريبية بشكل أساسي إلى ارتفاع الضريبة على الدخل (+2,3 مليار درهم أو 6,3%)، والضريبة على القيمة المضافة في الداخل (+2,9 مليار درهم أو 16,2%)، ورسوم التسجيل والتنبر (+1,6 مليار درهم أو 11,9%) والرسوم الجمركية (+1,2 مليار درهم أي 11,6%). أما المداخيل غير الجبائية، فقد بلغت 30,3 مليار درهم، منها على الخصوص 10,4 مليار درهم متأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية، و9 مليار درهم برسم "التمويلات المبتكرة" و8,4 مليار درهم برسم المداخيل المختلفة للقطاعات الوزارية.

النفقات العادية والاستثمار

بلغت النفقات العادية 217 مليار درهم، مسجلة نسبة إنجاز قدرها 74,5%. ومقارنة مع نهاية شتنبر 2022، ارتفعت هذا النفقات بمقدار 5,7 مليار درهم، نتيجة ارتفاع النفقات على السلع والخدمات (+12,5 مليار درهم) وفوائد الدين (+2,8 مليار درهم) من جهة، وانخفاض تحملات المقاصة (-9,6 مليار

درهم) من جهة أخرى. ويعزى هذا التطور لتحملات المقاصة إلى انخفاض تحملات غاز البوتان بمقدار 4,4 مليار درهم، ارتباطاً بانخفاض الأسعار الدولية لهذه المادة. وفيما يتعلق بنفقات الاستثمار، فقد بلغت الإصدارات ما يقارب 66 مليار درهم، أي بمعدل إنجاز قدره 72,4% وبزيادة قدرها 13,4 مليار درهم (+25,4%) مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2022.

تمويل العجز الميزانياتي

بالنظر إلى العجز الميزانياتي الذي بلغ 32,4 مليار درهم وانخفاض العمليات العالقة بمبلغ 13,4 مليار درهم، أسفر بيان نفقات وموارد الخزينة عن حاجيات تمويل قدرها 45,8 مليار درهم.

وقد نتج عن هذه الحاجيات من التمويل، زيادة إلى تحملات أصل الدين التي بلغت 192,6 مليار درهم، بما في ذلك 185,1 مليار درهم برسم الدين الداخلي، حاجيات تمويل إجمالية قدرها 238,4 مليار درهم. ويعكس هذا المستوى الملحوظ لتحملات أصل الدين الداخلي تركيز الإصدارات على الآجال القصيرة في أواخر سنة 2022 وأوائل سنة 2023، وذلك بفعل تفضيل المستثمرين لهذه الآجال في ظل ترقبهم لارتفاع أسعار الفائدة.

وبلغت التمويلات المعبأة ما يقارب 265,8 مليار درهم، منها 222,7 مليار درهم في السوق الداخلي ونحو 39,3 مليار درهم برسم سحوبات على القروض الخارجية، منها 25,8 مليار درهم تمّت تعبئتها في السوق المالي الدولي.

ويشكل فائض الموارد المعبأة احتياطياً نقدياً للحساب الجاري للخزينة العمومية لتغطية مبالغ استحقاقات الدين، ولا سيما تلك الناتجة عن الإصدارات قصيرة الأجل المذكورة أعلاه، والتي تندرج في إطار التدبير الاستباقي للدين بهدف الحد من مخاطر إعادة التمويل في سياق تقلبات ظروف التمويل في السوق الداخلي. ويتم استثمار فائض الخزينة في عمليات التوظيف من خلال التدبير النشط للخزينة من أجل تحسين التكلفة.

استناداً إلى النتائج المسجلة في نهاية شتبر والتوقعات المرتقبة للإطار الماكرواقتصادي خلال الأشهر المتبقية من السنة، وأخذاً بعين الاعتبار للتكلفة المالية للتدابير المتخذة للتخفيف من آثار الضغوط التضخمية والجفاف، من جهة، والإجراءات المتخذة عقب زلزال الحوز، من جهة أخرى، من المرتقب أن يبقى عجز الميزانية متحكماً فيه في مستوى 4,5% من الناتج الداخلي الخام، مما يتطابق مع الهدف المسطر في قانون المالية 2023.

3. البرمجة الميزانية الإجمالية لثلاث سنوات 2024 - 2026

1.3. التوجهات العامة متعددة السنوات

تندرج البرمجة الميزانية 2024 - 2026 في إطار الإرادة الراسخة للحكومة في مواصلة تنفيذ التزاماتها للفترة 2021-2026، بما يتماشى والتوجيهات الملكية السامية وكذا توصيات النموذج التنموي الجديد، خاصة فيما يتعلق بتقوية أسس الدولة الاجتماعية، وتنشيط الاقتصاد من خلال تشجيع الاستثمار والشغل المنتجين، إلى جانب تكريس الحكامة الرشيدة على مستوى القطاع العمومي.

وفي ظل سياق دولي هش يتسم بعدم اليقين واستمرار الضغوط التضخمية وتفاقم الإجهاد المائي والتداعيات المتعلقة بالتغيرات المناخية وكذا آثار زلزال الحوز، ستعمل الحكومة على مواصلة تفعيل التدابير الاستعجالية اللازمة لدعم الأسر والقطاعات والجهات المتضررة وتعزيز صمود الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار، تلتزم الحكومة فيما يخص السياسة الميزانية برسم الفترة 2024-2026 بمواصلة المجهود الميزانياتي الكفيل بتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، دونما الإضرار باستدامة المالية العمومية على المدى المتوسط والطويل، لاسيما فيما يتعلق بضبط مستوى عجز الميزانية وحجم المديونية. ومن أجل التوفيق بين هاذين الهدفين، تظل الحكومة عازمة على مواصلة سياسة التدبير الأمثل للنفقات وتعزيز الموارد موازاة مع استكمال الإصلاحات الهيكلية والأوراش الاستراتيجية قيد التنفيذ.

وفي هذا الصدد، يشكل ترشيد النفقات الجارية وإعادة التوزيع المستهدف للاعتمادات بين مختلف أقسام الميزانية والتتبع الدقيق للأداء المنجز في إطار كل برنامج من برامج الميزانية توجهها لتأطير أمثل للنفقات المتوقعة برسم الفترة 2024-2026، حيث سيتم تكريس هذا التوجه الحكومي من خلال تحديد أولويات البرامج والمشاريع ذات الصبغة الاجتماعية الجاري تنفيذها، بالإضافة إلى تعزيز الاعتمادات المتعلقة بمشاريع البنية التحتية التي تم إطلاقها والمشاريع الاستراتيجية قيد التنفيذ.

وهكذا، وبعد التعميم الفعلي للتأمين الإجباري عن المرض منذ دجنبر 2022 على جميع الفئات المستهدفة واستقراء النفقات المتعلقة بها على مدى السنوات القادمة، فإن البرمجة الميزانية برسم الفترة 2024-2026 تنص بالأساس على دخول آلية أخرى للحماية الاجتماعية حيز التنفيذ. وتتعلق هذه الآلية ببرنامج المساعدة الاجتماعية المباشرة والذي من المقرر أن ينطلق العمل به قبل نهاية سنة 2023. وفي نفس التوجه، فإن البرامج الميزانية القطاعية تأخذ بعين الاعتبار مواصلة الإصلاح الشامل للنظام الصحي الوطني وتنفيذ خارطة طريق إصلاح نظام التعليم 2022-2026.

وبالإضافة إلى ذلك، تولى هذه البرمجة الميزانية الأولية لتنفيذ البرنامج الطارئ لإعادة الإعمار والتأهيل العام للمناطق المتضررة بعد زلزال الحوز والذي سيمتد على الفترة 2024-2028.

كما تتضمن البرمجة الميزانية الإجمالية لثلاث سنوات 2024-2026 استمرار سياسة التشغيل المندمجة وذلك عبر تنفيذ النسخة الثانية من برنامج "أوراش" والقيام بتقييم شامل لبرنامج "فرصة" بهدف تكوين مرجع فيما يتعلق بمواكبة حاملي المشاريع.

كما تنص البرمجة الميزانية الإجمالية لثلاث سنوات 2024-2026 على مواصلة تنفيذ مختلف مشاريع البنية التحتية للمياه والموانئ والطرق وذلك وفقا للبرامج الاستراتيجية للمملكة، لاسيما البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي (2020-2027)، واستراتيجية الموانئ في أفق عام 2030 واستراتيجية "الجيل الأخضر" التي خصصت لها مبالغ كبيرة من أجل تسريع وتيرة تنفيذها.

بالإضافة إلى تلك التي دخلت حيز التنفيذ، تتضمن البرمجة الميزانية برسم الفترة 2024-2026 استراتيجيات وبرامج قطاعية جديدة، بما في ذلك تفعيل برنامج المساعدة على السكن المنشأ بموجب قانون المالية لسنة 2023 وكذلك الإصلاح التدريجي لمنظومة المقاصة.

وفيما يتعلق بتعبئة الموارد، ستميز الفترة 2024-2026 بالاستمرار في التنفيذ التدريجي للقانون الإطار رقم 69-19 المتعلق بالإصلاح الجبائي والذي يهدف إلى تعزيز دور الضريبة كأداة لتمويل السياسات العمومية وتحفيز النمو ومواكبة الاقتصاد الوطني. وفي هذا السياق، يعطي مشروع قانون المالية لسنة 2024 الأولوية لإصلاح الضريبة على القيمة المضافة، وفقا لنفس النهج التدريجي المعتمد للتدابير المدرجة في إطار قوانين المالية لسنتي 2022 و2023 فيما يتعلق بالضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، وذلك من أجل ضمان وضوح واستقرار النظام الضريبي بحلول سنة 2026.

كما سيتم العمل تعبئة التمويلات المبتكرة وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومواصلة الجهود الرامية إلى ترشيد تدبير المحفظة العمومية، لاسيما من خلال مواصلة تنزيل مقتضيات القانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية.

علاوة على ذلك، تم إيلاء اهتمام خاص بتعزيز إطار تدبير المالية العمومية في إطار الإعداد لتعديل القانون التنظيمي لقانون المالية بهدف تعزيز دور البرلمان في المراقبة والحفاظ على توازن المالية العمومية، لاسيما من خلال توسيع نطاق القانون التنظيمي لقانون المالية ليشمل المؤسسات العمومية المستفيدة من موارد مرصدة أو من إعانات من الدولة وإدراج قاعدة ميزانية جديدة تهدف بالخصوص إلى تحديد مسار الاستدانة على المدى المتوسط، وتقديم سبل تحقيق هدف الاستدانة وأسباب اعتمادها.

2.3. برمجة المداخيل لثلاث سنوات

جدول 4: البرمجة الميزانية الإجمالية للمداخيل الميزانية العامة (بمليون درهم)

توقعات 2026	توقعات 2025	مشروع قانون المالية 2024	قانون المالية 2023	
369 846	353 172	336 049	309 421	المداخيل العادية (الميزانية العامة)
303 813	286 351	270 797	255 273	المداخيل الجبائية (1)
132 470	125 112	116 942	113 165	- الضرائب المباشرة
68 155	64 366	59 918	60 914	• الضريبة على الشركات
59 523	56 215	52 739	47 931	• الضريبة العامة على الدخل
4 792	4 531	4 286	4 320	• الزيادات المترتبة على التأخير و مداخيل أخرى
131 923	123 997	118 851	111 143	- الضرائب غير المباشرة
96 361	90 412	86 911	79 330	• الضريبة على القيمة المضافة
33 351	30 904	29 403	25 113	في الداخل
63 010	59 508	57 508	54 217	للاستيراد
35 562	33 585	31 940	31 813	• الضريبة الداخلية على الإستهلاك
18 704	17 677	15 728	15 019	- الرسوم الجمركية
18 472	17 445	15 495	14 821	رسوم الاستيراد
233	233	233	198	رسوم أخرى
20 716	19 564	19 276	15 947	- رسوم التسجيل والتنبر
66 033	66 822	65 253	54 148	المداخيل غير الجبائية
19 073	18 762	19 480	19 464	• مداخيل متأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية
41 960	43 060	40 773	29 684	• مداخيل أخرى
5 000	5 000	5 000	5 000	• مداخيل متأتية من تفويت مساهمات الدولة

(1) على أساس صافي من الإرجاعات الضريبية والتحويلات لفائدة الجماعات الترابية.

يعكس تطور المداخيل العادية للفترة الممتدة بين 2024 و2026 تحسناً في كل من المداخيل الجبائية، الداخلية منها والجمركية، والمداخيل غير الجبائية، بزيادة سنوية قدرها 6,6% في سنة 2024 مقارنة بالتوقعات المحينة لسنة 2022 و5,1% في 2025 و4,7% في سنة 2026.

1.2.3. المداخيل الجبائية:

ترتكز توقعات المداخيل الجبائية على تزايد سنوي يبلغ 5,9% في المتوسط، حيث سترتفع بنسبة 4,2% سنة 2024 و5,7% سنة 2025 و6,1% سنة 2026.

تعتمد هذه التوقعات على فرضيات الإطار الماكرو اقتصادي وكذا على خصوصيات مختلف الضرائب. كما تأخذ هذه التوقعات بعين الاعتبار الظروف الاستثنائية المعانية والقادمة وكذا الأثر المالي للتدابير التي التزمت بها الحكومة لتنفيذ الأهداف الأساسية للقانون-الإطار للإصلاح الجبائي.

ويتوقع أن ترتفع المداخيل الجبائية الداخلية بنسبة 6,1% كمتوسط تطور سنوي، حيث سترتفع هذه المداخيل بمعدل 5,0% سنة 2024 مقارنة بالتوقعات المحينة لعام 2023، وبنسبة 6,0% سنة 2025، و6,2% سنة 2026.

وفي هذا الإطار، ستعطى الأولوية لإصلاح الضريبة على القيمة المضافة وفق مقارنة تدرجية على مدى الثلاث سنوات 2024-2026 من أجل ضمان رؤية واضحة واستقرار النظام الضريبي. و للتذكير، فقد رسخ القانون - الإطار للإصلاح الجبائي مبدأ حيادية الضريبة على القيمة المضافة مع مراعاة الإبقاء على إعفاء المواد الأساسية كهدف أساسي لتوجيه هذا الإصلاح وذلك عبر: (1) توسيع نطاق تطبيق الضريبة وتقليص عدد الأسعار و (2) تعميم الحق في استرجاع هذه الضريبة.

ومن هذا المنطلق، ينص مشروع قانون المالية لسنة 2024 على مجموعة من التدابير والتي يتعين تنفيذها على مدى الثلاث سنوات 2024-2026، لتحقيق الأهداف التالية:

- ◀ دعم القدرة الشرائية للأسر والتخفيف من آثار التضخم من خلال تعميم الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة ليشمل المنتجات الأساسية ذات الاستهلاك الواسع: الأدوية والأدوات المدرسية والزبدة المشتقة من الحليب ذي أصل حيواني ومصبرات السردين ومسحوق الحليب والصابون المنزلي.
- ◀ الحياد الاقتصادي للضريبة والتخفيف من حالات المصدم بالنسبة للمقاولات عبر التوجه التدريجي لتطبيق سعرين عاديين (10% و20%). وجب التذكير الى أن الأسعار المطبقة حاليا هي 7% و10% و14% و20%.
- ◀ العدالة الجبائية عبر إدراج تدابير ترمي الى تسهيل إدماج القطاع غير المهيكل وترشيد النفقات الضريبية وكذا توضيح وملاءمة أحكام الوعاء الضريبي برسم هذه الضريبة.

ويتجلى الأثر المالي السنوي لهذا الإصلاح كما هو مقترح في مشروع قانون المالية 2024 كما يلي :

جدول 5 : الأثر المالي للتدابير المقترحة للضريبة على القيمة المضافة (1)

الأثر الإجمالي	توقعات 2026	توقعات 2025	مشروع قانون المالية 2024	
+1 092	+514	+405	+174	الأثر (بمليون درهم)

(1) يتعلق الأمر بالضريبة على القيمة المضافة في الداخل

فيما يتعلق بالمداخيل الجمركية، فيتوقع أن ترتفع هذه المداخيل بمعدل 2,9% سنة 2024 مقارنة بالتوقعات المحينة لعام 2023، وبنسبة 5,3% سنة 2025، و5,9% سنة 2026.

وتتجلى أهم التدابير الجمركية المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2024 في ما يلي:

◀ تخفيض نسبة رسم الاستيراد من 40% إلى 30% على جميع المنتوجات الخاضعة لرسم الاستيراد بنسبة 40% في جدول التعريف الجمركية من أجل خفض تكاليف استيراد المنتجات النهائية الموجهة للاستهلاك؛

◀ رفع نسبة رسم الاستيراد من 2,5% إلى 30% من حصة رسم الاستيراد المطبق على الشاي الأخضر المقدم على شكل علب ذات سعة أكثر من 3 كيلوغرام وأقل من 20 كيلوغرام ورسم الاستيراد المطبق على أجهزة الهواتف المكتبية والآلات الكهربائية الصغيرة؛

◀ الرفع من مقدار الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على المشروبات الكحولية موازاة مع المرحلة الثالثة لرفع الضريبة على التبغ.

يبلغ الأثر المالي الإجمالي المتوقع لهذه الإجراءات 2,4 مليار درهم.

2.2.3. المداخيل غير الجبائية:

تبلغ توقعات المداخيل المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنوات 2024، 2025 و2026، على التوالي، 19,5 مليار درهم، 18,8 مليار درهم و19,1 مليار درهم. وقد تم إعدادها بناء على إنجازات سنة 2022 وعلى التوقعات المحينة لسنة 2023 وكذا توقعات الوضعية المالية للمؤسسات والمقاولات العمومية المعنية.

وتأخذ هذه التوقعات بعين الاعتبار تنزيل مقتضيات الأحكام الواردة في القانون-الإطار المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية والهادفة إلى تعزيز دور الدولة "المساهمة" وترشيد محفظة الدولة مع الحرص على مواكبة نجاعتها، ولا سيما من خلال تفعيل "الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع أداء المؤسسات والمقاولات العمومية".

وفيما يتعلق بـ "التمويلات المبتكرة"، ستواصل الحكومة اللجوء لهذه الآليات من أجل توفير الموارد الإضافية اللازمة لموصلة المجهود الاستثماري للدولة. ومن المتوقع أن تتعزز هذه المداخيل لتبلغ 35 مليار درهم سنويا خلال الفترة 2024-2026.

وبخصوص المداخيل المتأتية من تفويت مساهمات الدولة، فإنه من المرتقب أن تبلغ 5 مليار درهم سنويا خلال الفترة 2024-2026.

3.3. برمجة النفقات لثلاث سنوات

1.3.3. الحجم الإجمالي لنفقات الميزانية العامة

يصل المبلغ الإجمالي للاعتمادات المبرمجة برسم الفترة 2024-2026 إلى 425,1 مليار درهم في سنة 2024 و 436,2 مليار درهم في سنة 2025 و 446 مليار درهم في سنة 2026، أي بمعدل زيادة سنوية متوسطة قدرها 2,4% ما بين سنتي 2024 و 2026، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 6: البرمجة الميزانية الإجمالية لنفقات الميزانية العامة (بمليون درهم)

توقعات 2026	توقعات 2025	مشروع قانون المالية 2024	قانون المالية 2023	
445 994	436 223	425 139	397 485	نفقات الميزانية العامة
286 777	276 062	269 802	261 492	نفقات التسيير (1)
173 061	167 603	161 623	155 750	نفقات الموظفين والأعوان
77 623	74 102	71 158	64 867	نفقات المعدات والنفقات المختلفة
33 093	32 157	34 820	38 674	التكاليف المشتركة
3 000	2 200	2 200	2 200	النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية
42 066	40 811	37 229	29 966	تكاليف فوائد وعمولات متعلقة بالدين العمومي (2)
117 151	119 351	118 108	106 027	نفقات الاستثمار (3)

1/ بدون احتساب النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية.

2/ على أساس صافي من الموارد الناتجة عن تخفيف نفقات الدين.

3/ اعتمادات الأداء.

يعكس ارتفاع الميزانية الإجمالية للدولة بين سنتي 2024 و 2026 ارتفاعا سنويا متوسطا لنفقات التسيير بنسبة 3,1%، مقابل شبه استقرار لنفقات الاستثمار برسم نفس الفترة.

نفقات التسيير

- نفقات الموظفين

تبنى توقعات نفقات الموظفين برسم الفترة 2024-2026 على الأجور والنفقات الدائمة والترقيات والإحالات على التقاعد، بالإضافة إلى الأثر المالي الناتج عن مخرجات الحوار الاجتماعي في مختلف جولاته. وتراعي هذه التوقعات استغلال الإمكانيات التي تتيحها آليات إعادة توزيع المناصب المالية لتغطية الحاجيات على المستويين المجالي والقطاعي.

ويبين الجدول التالي بنية نفقات الموظفين المتوقعة فب إطار البرمجة الميزانية للفترة 2024-2026 :

جدول 7: البرمجة الميزانية لنفقات الموظفين (بمليون درهم)

توقعات 2026	توقعات 2025	مشروع قانون المالية 2024	
143 094	138 163	132 391	المرتبات والأجور والتعويضات الدائمة - بما فيها الترقيات والتحفيزات وإحداث مناصب مالية جديدة(*)
23 331	22 438	21 486	المساهمات الاجتماعية للدولة (*)
6 636	7 001	7 746	نفقات أخرى
173 061	167 603	161 623	نفقات الموظفين

(*) بما فيها الانعكاس المالي للتدابير المندرجة في إطار الحوار الاجتماعي.

ومن المتوقع أن تنتقل نفقات الموظفين من 161,6 مليار درهم سنة 2024 إلى 167,6 مليار درهم سنة 2025، ثم إلى 173,1 مليار درهم سنة 2026، أي بمعدل ارتفاع سنوي متوسط قدره 3,5% ما بين سنتي 2024 و2026.

وتعزى هذه الزيادة بالدرجة الأولى إلى الأجور والمرتبات، والتي يتوقع أن ترتفع بمعدل سنوي متوسط يصل إلى 4%، نتيجة لنظام الترقيات في السلم والدرجة وإحداث مناصب مالية جديدة وكذا للتدابير المترتبة عن الحوار الاجتماعي.

وسيترب عن ذلك ارتفاع على مستوى مساهمات الدولة في أنظمة التقاعد ومنظمات الاحتياط الاجتماعي التي ستسجل ما بين سنتي 2024 و2026 معدل ارتفاع سنوي متوسط قدره 4,2%.

- نفقات المعدات والنفقات المختلفة

تتمثل التوجهات المعتمدة بخصوص نفقات المعدات والنفقات المختلفة في الحرص على التدبير الأمثل للإدارة العمومية، من خلال ترشيد الإنفاق المرتبط بتسيير الإدارة وعقلنة النفقات المتعلقة بالاتصالات والدراسات والنقل والتنقل وتنظيم الاستقبالات، فضلا عن إعطاء الأولوية لتصفية المتأخرات المرتبطة

بمستحقات الماء والكهرباء والنفقات التي من شأنها الحفاظ على سيرورة المرفق العام وإتمام خدماته بما فيها التحويلات لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية.

وتخضع هذه النفقات بوجه عام لتتبع دقيق بغية حصرها في أدنى حد ممكن، وتعزى الزيادات الملاحظة بهذا الخصوص إلى توطيد الجهود التي تبذلها الدولة في مجال الميزانية لتعزيز الخدمات المقدمة للمواطنين. ومن المتوقع أن تعرف نفقات المعدات والنفقات المختلفة ارتفاعا خلال الفترة 2024 - 2026 بمعدل سنوي متوسط يصل إلى +4,4%.

ويعزى ذلك خصوصا إلى ارتفاع الإعانات والتحويلات ارتباطا بتدعيم الدولة للقدرات المالية للقطاعات الاجتماعية المتمثلة أساسا في التربية الوطنية والتعليم العالي والتكوين المهني والصحة، وذلك ارتباطا بتنزيل الاستراتيجيات والإصلاحات التي أطلقتها الدولة والتي تتجلى في:

- ◀ تنفيذ خارطة الطريق الجديدة للتربية الوطنية، والتي يشكل تعزيز التأطير التربوي أحد محاورها الأساسية؛
- ◀ إصلاح التعليم العالي والتكوين المهني، لاسيما من خلال مراجعة نظام دراسات الدكتوراه وتفعيل المدن الجديدة للمهن والكفاءات؛
- ◀ تقوية النظام الصحي الوطني، من خلال إدخال بنيات استشفائية جديدة إلى الخدمة وتعزيز قدرات المستشفيات الموجودة سلفا.

- التكاليف المشتركة - التسيير

تعرف اعتمادات التسيير المدرجة في البرمجة الميزانية متعددة السنوات 2024-2026 والمتعلقة بفصل التكاليف المشتركة هيمنة للنفقات ذات الطابع الاجتماعي، لا سيما تلك المتعلقة بتكاليف المقاصة ومواكبة بعض الإصلاحات، على غرار جهود تجديد حظيرة النقل الحضري والربط بين المدن ودعم النقل المدرسي، إضافة إلى بعض النفقات المتعلقة بأنظمة التقاعد التي يديرها الصندوق المغربي للتقاعد والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد. كما تشتمل أيضا على جزء من الاعتمادات المخصصة لتمويل الحماية الاجتماعية.

ويسلط الجدول التالي الضوء، إجمالا، على اعتمادات التكاليف المشتركة لميزانية التسيير برسم البرمجة الميزانية متعددة السنوات 2024 - 2026:

جدول 8 : البرمجة الميزانية للتكاليف المشتركة - تسيير (بمليون درهم)

توقعات 2026	توقعات 2025	مشروع قانون المالية 2024	
7 832	11 497	16 957	تغطية تكاليف المقاصة وتحمل آثار الإجراءات المواكبة
6 431	5 900	5 300	تغطية بعض النفقات المرتبطة بأنظمة التقاعد التي يدبرها الصندوق المغربي للتقاعد
18 830	14 760	12 563	نفقات أخرى مرتبطة أساسا بدعم السياسات الاجتماعية وبأنشطة التعاون الدولي و بعض المؤسسات
12 301	8 277	4 375	بما فيها : التحويلات لفائدة الحساب المرصد لأموال خصوصية: صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي
33 093	32 157	34 820	التكاليف المشتركة - التسيير

- تحملات فوائد وعمليات الدين العمومي

من المتوقع أن تسجل تحملات فوائد الدين برسم سنة 2024 ارتفاعا بمقدار 5,4 مليار درهم أو 17,1% مقارنة مع التوقعات المحينة لسنة 2023.

ويعزى هذا التطور، الذي يتعلق بكل من الدين الداخلي (+3,1 مليار درهم) والخارجي (+2,3 مليار درهم)، أساسا إلى الزيادة في كل من حجم الدين وتكلفته المرتبطة بارتفاع أسعار الفائدة في السوق الداخلية والدولية بعد التشديد النقدي المتعاقب من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي.

وينتظر أن تنخفض وتيرة هذه التحمولات لتتوسط في +3,6 مليار درهم (+9,6%) و +1,3 مليار درهم (+3,1%) على التوالي في 2025 و2026.

◀ نفقات الاستثمار

يبين الجدول التالي بنية الاعتمادات برسم نفقات الاستثمار في إطار البرمجة الميزانية للفترة 2024-2026 :

جدول 9: البرمجة الميزانية لنفقات الاستثمار للميزانية العامة (بمليون درهم)

توقعات 2026	توقعات 2025	مشروع قانون المالية 2024	
84 663	86 051	81 696	ميزانيات الاستثمار القطاعية
32 488	33 300	36 412	التكاليف المشتركة - الاستثمار
117 151	119 351	118 108	نفقات الاستثمار

- الاستثمار دون احتساب التكاليف المشتركة

ارتكزت برمجة نفقات الاستثمار برسم الفترة 2024-2026 على مختلف التدابير المزمع تنزيها في إطار الاستراتيجية التي تعنى بالشؤون الاجتماعية للمواطنين وتطوير الرأسمال البشري (القطاعات الاجتماعية)، وتلك التي ترمي إلى تعزيز النمو وخلق فرص الشغل (القطاعات الإنتاجية بما فيها الصناعة والفلاحة وقطاعات البنيات التحتية)، فضلا عن تلك التي تهم الشؤون السيادية للدولة (القطاعات الإدارية والأمنية). وتعزى التطورات التي تعرفها توقعات نفقات الاستثمار بشكل أساسي إلى:

- ◀ رغبة الحكومة في الرفع من وتيرة الاستثمار من أجل تسريع إنجاز المشاريع التي توجد قيد التنفيذ على مستوى القطاعات المحفزة للنمو وكذا المكلفة بتدبير آثار الإشكاليات التي عانت منها المملكة في السنوات الأخيرة، على غرار قطاعات الماء والفلاحة والبنيات التحتية؛
- ◀ مواصلة تأهيل القطاعات الأساسية، لا سيما فيما يخص الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية وامتداداته على مستوى الاستثمار في إطار إصلاح النظام الصحي الوطني بغرض تمكينه من مواكبة تعميم التأمين الإجباري عن المرض؛
- ◀ تعزيز قدرات القطاعات الاجتماعية من خلال توسيع قاعدة العرض المدرسي والجامعي والصحي، عبر إنجاز بنيات تحتية جديدة تخص التعليم الأولي والمدارس والجامعات والمستشفيات؛
- ◀ إطلاق مشاريع جديدة تدرج في إطار مختلف الاستراتيجيات القطاعية، مثل السياسات الجديدة للإسكان والسياحة، إضافة إلى توطيد الاعتمادات موضوع التزامات سابقة كما هو الأمر بالنسبة لمشاريع الماء الصالح للشرب ومياه السقي والبرامج الفلاحية التي جاءت بها استراتيجية "الجيل الأخضر"؛
- ◀ التحويلات والإعانات المبرمجة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة؛
- ◀ مصاريف نزع الملكية وتنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة في شأنها.

علاوة على ذلك، وبالتوازي مع الجهود المبذولة لترشيد نفقات التسيير، تعمل الدولة على إعطاء الأولوية للمشاريع الاستثمارية المهيكلة التي تخلق قيمة مضافة أو تعمل على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، مع إرجاء مشاريع بناء وتجهيز المقدرات أو المباني الإدارية التي لا تكتسي طابعا استعجاليا.

- الإعانات والتحويلات من ميزانية الاستثمار

فيما يتعلق بالتكاليف المشتركة والتي تتعلق أساساً بتحويلات مالية لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة والمؤسسات والمقاولات العمومية، فمن المتوقع أن ترتفع من 36,4 مليار درهم سنة 2024 إلى 33,3 مليار درهم سنة 2025 ثم 32,5 مليار درهم سنة 2026.

تتعلق المبالغ المبرمجة برسم التحويلات لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة بتمويل بعض المشاريع والبرامج المنفذة في إطار هذه الحسابات وتمويل الحماية الاجتماعية وتنفيذ بعض المشاريع التي تكتسي طابعاً أفقياً، مما يستدعي برمجة مساهمة مالية على مستوى هذا الفصل.

أما فيما يخص التحويلات لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية، فتتعلق أساساً بعمليات مرتبطة بمساهمات في الرأسمال وتسيقات في الحساب الجاري للمساهمين.

وتندرج في هذا الفصل كذلك النفقات المتعلقة بمساهمة وزارة الاقتصاد والمالية في تمويل بعض المشاريع الهيكلية ودعم تفعيل عدة استراتيجيات قطاعية في إطار اتفاقي، إضافة إلى إعادة هيكلة بعض المؤسسات والمقاولات العمومية وتصفية ديونها. تضاف إلى ذلك النفقات المتعلقة بنظام الضمان والتمويل عبر الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات (صندوق الضمان المركزي سابقاً).

2.3.3. التدابير الرئيسية¹ المعتمدة في البرمجة الميزانية 2024-2026

من أجل وضع البرامج الميزانية التي تم إعدادها على المدى المتوسط في إطار شفاف لمسار المالية العمومية، بشكل يرمي إلى تحسين التكامل بين عمليتي البرمجة الميزانية متعددة السنوات وإعداد قانون المالية، فإن إعداد التوقعات للفترة 2024-2026 انطلق من التوقعات الأولية المعتمدة في إطار قانون المالية لسنة 2023 وكذا البرمجة الميزانية متعددة السنوات 2023-2025، مع إعمال التحديثات والتحيينات اللازمة وكذا اعتماد المعطيات التي لم تكن متوفرة في حين إعداد البرمجة الميزانية للفترة السابقة.

وهكذا، فإن البرمجة الميزانية متعددة السنوات 2024-2026 تأخذ بعين الاعتبار على الإجراءات الجديدة التي قررتتها الحكومة والتي تتجلى في ما يلي:

¹ دون احتساب التكاليف المشتركة

جدول 10: التدابير الميزانية

التدابير المعتمدة	المكونات
أخذت هذه البرمجة بعين الاعتبار بعض الجوانب المرتبطة بتنفيذ البرنامج الاستعجالي لإعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز.	التدابير الاستعجالية المرتبطة بزلزال الحوز
البرمجة الميزانية للزيادات الناتجة عن الحوار الاجتماعي ومختلف الترقيات	تكاليف الموظفين والأعوان
برمجة مخصصات الرأسمال لفائدة بعض المؤسسات والمقاولات العمومية	مواكبة المؤسسات والمقاولات العمومية
- تنزيل إعانة الدولة لدعم السكن للسنوات 2024 وما بعدها، مع مراعاة آفاق البرامج الأخرى لدعم السكن والتي لا تزال سارية المفعول (لا سيما برامج السكن الاجتماعي ...) - تحديث وتيرة تنفيذ المشاريع الكبرى التي تضطلع بها وزارة الصحة (ولاسيما بناء وتجهيز مراكز استشفائية جامعية جديدة وإعمال النظام المعلوماتي الجديد) والوزارة المكلفة بالتكوين المهني (ولا سيما مدن المهن والكفاءات)؛ - البرمجة الميزانية للنفقات المتعلقة بالحماية الاجتماعية في إطار التكاليف المشتركة.	القطاعات الاجتماعية
- تسريع تنفيذ البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي في ما يتعلق بمكون الري و دعم استراتيجية الجيل الأخضر؛ - تحيين الاعتمادات المخصصة لخارطة الطريق السياحية برسم الفترة ما بين 2024 و2026، أخذا بعين الاعتبار للاعتمادات الإضافية التي خصصت لهذا لقطاع خلال سنة 2023؛ - تنفيذ برامج دعم القدرة التنافسية للمقاولات وتعزيز البنيات التحتية الصناعية، موضوع الاتفاقيات الموقعة.	القطاعات الإنتاجية
- تحديث التوقعات أخذا بالاعتبار للتسريع المقرر على مستوى تنفيذ البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي ؛ - تعديل البرمجة الميزانية لاستراتيجيات الطرق والموانئ والسكك الحديدية على ضوء المستجدات التي يعرفها القطاع.	قطاعات البنية التحتية

4.3. بيان نفقات وموارد الخزينة

جدول 11: بيان نفقات وموارد الخزينة (بمليون درهم)

النتائج	التوقعات المحينة	مشروع قانون المالية	توقعات	توقعات	
2022	2023	2024	2025	2026	
304 362	318 478	339 499	356 622	373 296	المدخيل العادية
304 362	318 478	334 499	351 622	296 368	المدخيل العادية دون احتساب المدخيل المتأتية من تفويت مساهمات الدولة
251 896	259 917	270 797	286 351	303 813	المدخيل الجبائية (1)
113 285	112 948	116 942	125 112	132 470	الضرائب المباشرة
106 595	113 018	118 851	123 997	131 923	الضرائب الغير المباشرة
13 895	15 624	15 728	17 677	18 704	الرسوم الجمركية
18 121	18 327	19 276	19 564	20 716	رسوم التسجيل والتبر
48 666	55 261	65 253	66 822	66 033	المدخيل غير الجبائية
13 146	20 167	19 480	18 762	19 073	مدخيل متأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية
35 520	35 095	40 773	43 060	41 960	مدخيل أخرى
0	0	5 000	5 000	5 000	مدخيل المتأتية من تفويت مساهمات الدولة
3 800	3 300	3 450	3 450	3 450	مدخيل بعض الحسابات الخاصة
373 814	384 536	401 462	414 236	424 556	النفقات الإجمالية
288 631	296 836	307 031	316 873	328 843	النفقات العادية
217 916	235 347	252 845	264 565	278 945	نفقات المعدات والخدمات
147 755	153 902	161 623	167 603	173 061	المستخدمين
70 161	81 445	91 221	96 962	105 884	سلع وخدمات أخرى
28 600	31 783	37 229	40 811	42 066	فوائد الدين
23 628	23 856	26 975	29 640	30 267	الداخلي
4 972	7 927	10 254	11 171	11 799	الخارجي
42 115	29 706	16 957	11 497	7 832	تحميلات الدعم
15 731	21 642	32 469	39 750	44 453	الرصيد العادي
93 809	103 700	100 431	101 363	99 713	الاستثمار (2)
8 626	16 000	6 000	4 000	4 000	فائض (+) / عجز (-) الحسابات الخصوصية للخبزينة
-69 452	-66 058	-61 962	-57 613	-51 260	العجز الميزانياتي
-5,2%	-4,5%	-4,0%	-3,5%	-3,0%	العجز الميزانياتي / الناتج الداخلي الخام
-5,2%	-4,5%	-4,3%	-3,8%	-3,3%	العجز الميزانياتي / الناتج الداخلي الخام دون احتساب المدخيل المتأتية من تفويت مساهمات الدولة
71,6%	70,9%	70,3%	69,6%	68,5%	المديونية / الناتج الداخلي الخام

1/ على أساس صافي من الإرجاعات الضريبية والتحويلات لفائدة الجماعات الترابية.

2/ يتعلق الأمر بالإصدارات.

أخذاً بعين الاعتبار لآفاق تطور الإطار الماكرو اقتصادي ووفقاً للفرضيات المعتمدة في وضع البرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2024-2026، تهدف الحكومة إلى حصر مستوى عجز الميزانية في حدود 4% سنة 2024 و3,5% سنة 2025 ثم 3% سنة 2026، مما سيمكن من الحفاظ على دين الخزينة في منحى الانخفاض لينتقل من 71,6% سنة 2022 إلى 68,5% سنة 2026 في أفق خفضه لبلوغ نسبة 65% سنة 2030. ويرتكز هذا التحكم في المالية العمومية على تحسن المداخيل الجبائية بنسبة 5,3% في المتوسط سنوياً بين 2023 و2026.

وبخصوص المداخيل غير الجبائية، من المرتقب أن ترتفع بنسبة 6,4% كمتوسط سنوي. وتشمل هذه المداخيل مواصلة تعبئة الموارد في إطار آليات التمويل المبتكرة بمبلغ 35 مليار درهم سنوياً خلال الفترة 2024 - 2026.

وعلى مستوى النفقات، تركز برمجتها للفترة 2024-2026 على التحكم في تطورها، بحيث يتوقع أن يقارب معدل ارتفاعها السنوي 3,3% في المتوسط. ويستند هذا التحكم في الإنفاق إلى تباطؤ وتيرة ارتفاع نفقات الموظفين، والتي من المنتظر أن تنخفض من 10,6% من الناتج الداخلي الخام سنة 2023 إلى 10% من الناتج الداخلي الخام سنة 2026، وكذلك إلى التدبير الأمثل لنفقات الاستثمار والتي من المتوقع ألا تتجاوز نسبة 6% من الناتج الداخلي الخام بحلول سنة 2026 موازاة مع تعزيز أعمال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

كما يعزى هذا التحكم في النفقات إلى المجهود البنيوي المبذول لحصر تكاليف التسيير الأخرى في حدود 6% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2024-2026. وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى أن برمجة هذه النفقات لمدة ثلاث سنوات تركز على إعادة التوزيع التدريجي للموارد المخصصة حالياً لتمويل البرامج الاجتماعية المختلفة (راميد، تيسير، إلخ) ولتحميلات المقاصة لصالح تنزيل مشروع تعميم الحماية الاجتماعية لفائدة الفئات غير المساهمة.

وفيما يتعلق بفوائد الدين، وعلى الرغم من ارتفاع قيمتها بالدرهم، فإنه يتوقع أن تظل نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام مستقرة في حوالي 2,4%.

5.3. مقارنة مع البرمجة الميزانية السابقة

يستند الإطار الماكرو اقتصادي الذي تبني عليه البرمجة الميزانية الإجمالية للفترة 2024-2026 إلى نمو اقتصادي بنسبة 3,4% في سنة 2023، و3,7% في سنة 2024 و3,5% في سنة 2025، في حين ارتكزت البرمجة

الميزانية الإجمالية للفترة 2023-2025 الذي تم الاعتماد عليها في إطار التحضير لمشروع قانون المالية 2023 على معدلات نمو بلغت 4% و3,7% و3,9% على التوالي.

وفيما يتعلق بسنة 2023، فقد تم تعديل توقعات النمو بتخفيضها بمقدار 0,6 نقطة إلى 3,4%. وتعزى هذه المراجعة على وجه الخصوص إلى إنجاز موسم فلاحى دون التوقعات حيث انحصر إنتاج الحبوب في حدود 55 مليون قنطار مقارنة بـ 75 مليون قنطار المقدر سابقا في إطار قانون المالية لسنة 2023.

في سنة 2024، تم الحفاظ على معدل النمو عند نفس المستوى في 3,7%، إلا أنه يشمل مراجعة في منحى الارتفاع للقيمة المضافة الفلاحية من 4% إلى 5,9% ومراجعة القيمة المضافة غير الفلاحية في منحى الانخفاض من 3,8% إلى 3,5%. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تعديل الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب في منحى الانخفاض من 4,5% إلى 2,9% في سياق عدم اليقين الذي يميز الاقتصاد العالمي.

في سنة 2025، تمت مراجعة النمو في منحى الانخفاض من 3,9% إلى 3,5%، ويرتبط ذلك أساسا بتغيير طفيف للقيمة المضافة الفلاحية في حين تمت مراجعة القيمة المضافة غير الفلاحية في منحى الارتفاع من 3,8% إلى 3,9%.

جدول 12 : مقارنة التوقعات مع البرمجة الميزانية الإجمالية لثلاث السنوات السابقة

2025 - 2023

2025			2024			2023			الفارق
برمجة -2024 2026	برمجة 2025-2023	الفارق	برمجة -2024 2026	برمجة -2023 2025	الفارق	تحيين	قانون المالية		
-0,4	3,9%	0	3,7%	3,7%	-0,6	3,4%	4,0%	معدل النمو	
0	2,0%	+0,5	2,5%	2,0%	+4,0	6,0%	2,0%	معدل التضخم	
0,2	21,6%	0,2	22,0%	21,8%	0,3	21,9%	21,7%	المدخلات العادية/الناتج الداخلي الخام	
0,3	25,1%	0,2	26,0%	25,8%	0,3	26,5%	26,2%	النفقات الإجمالية/الناتج الداخلي الخام	
-	-3,5%	-	-4,0%	-4,0%	-	-4,5%	-4,5%	الرصيد الميزانياتي/الناتج الداخلي الخام	
+0,1	69,5%	+0,4	70,3%	69,9%	+1,4	70,9%	69,5%	المديونية/الناتج الداخلي الخام	

وفيما يتعلق بمسار العجز الميزانياتي، فإنه يظل على العموم متماشيا مع المسار المستهدف في إطار البرمجة الميزانية 2023-2025 على الرغم من أن بنية النفقات والمدخلات تأثرت بتطورات الوضع الاقتصادي الوطني والدولي وتداعيات زلزال الحوز. وهكذا، من المتوقع أن يبلغ العجز الميزانياتي في متم سنة 2023

نسبة 4,5٪، فيما من المتوقع البقاء في المستويات المستهدفة لعامي 2024 و2025، أي 4٪ و 3,5٪ على التوالي.

بالنسبة لسنة 2023، من المتوقع أن تسجل المداخيل ارتفاعاً يناهز 3,5 مليار درهم مقارنة مع توقعات قانون المالية. ويعزى لذلك التحسن المرتقب في الإيرادات الجبائية الداخلية والجمركية بمبلغ 3,5 مليار درهم و 1,1 مليار درهم على التوالي، وذلك استناداً إلى النتائج المسجلة في متم شتنبر و آفاق التطور خلال الأشهر المتبقية من السنة والأثر المتوقع لبعض الإجراءات الضريبية.

ومن ناحية أخرى، ستعرف المداخيل غير الضريبية تراجعاً بمبلغ 1,1 مليار درهم وذلك نتيجة إعادة برمجة المداخيل المتأتية من تفويت مساهمات الدولة إلى غاية سنة 2024 (-5 مليار درهم)، من جهة، والتحسين المرتقب للمداخيل غير الضريبية الأخرى (+3,8 مليار درهم)، من جهة أخرى.

أما على مستوى النفقات، فقد تم تحيينها في منحنى الارتفاع بمبلغ 17,9 مليار درهم، منها 10 مليار درهم برسم الاعتمادات الإضافية التي قررت الحكومة فتحها في إطار التدابير الرامية إلى التخفيف من آثار التضخم على الشركات والأسر.

ويأخذ العجز الميزانياتي بعين الاعتبار كذلك الفائض المتوقع على مستوى "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية".

وبالنسبة للفترة 2024-2025، ارتفعت المداخيل العادية بمقدار 0,2 نقطة من الناتج الداخلي الخام في المتوسط مقارنة بالبرمجة السابقة، ويعزى ذلك بشكل خاص إلى مراجعة توقعات المداخيل الجبائية في منحنى الارتفاع.

وتعزى هذه المراجعة أيضاً إلى المداخيل غير الجبائية والتي اعتمدت برمجتها على إيرادات إضافية سيتم تعبئتها في إطار التدبير النشط للأصول العقارية للدولة، في حين تم تحيين المداخيل المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية في منحنى الانخفاض أخذاً بعين الاعتبار التطورات غير الملائمة لبعض القطاعات التي تأثرت بانخفاض الطلب أو الأسعار أو نتيجة تعزيز برامجها الاستثمارية. أما عائدات تفويت مساهمات الدولة، فقد تم الإبقاء على برمجة 5 مليار درهم في كل من 2024 و2025.

وعلى مستوى النفقات، ونظراً للجانب التدريجي للبرمجة الميزانية لثلاث سنوات، قد تسجل توقعات النفقات العمومية تغيرات على إثر عناصر جديدة مأخوذة بعين الاعتبار في البرمجة مثل:

◀ تحيين توقعات النفقات على ضوء التغيرات والتطورات التي تعرفها الفرضيات المعتمدة في مختلف مراحل البرمجة، خصوصاً منها المرتبطة بعوامل خارجية؛

◀ تعديل توقعات النفقات أخذاً في الاعتبار لنتائج وظروف تنفيذ النفقات المرتقبة عند نهاية السنة المالية 2023؛

◀ ظهور عوامل جديدة ومحددات تستدعي برمجة نفقات جديدة وتعيين المعطيات المالية.

وأسفر إعداد البرمجة الميزانية 2024-2026 عن زيادة في توقعات النفقات الإجمالية لعامي 2024 و 2025 في حدود 0,2 و 0,3 نقطة من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي. ويغطي هذا التطور بين البرمجتين المتعاقبتين تحيينا في منحى الارتفاع للتوقعات المتعلقة بنفقات الاستثمار وآخر في منحى الانخفاض لتلك المرتبطة بالنفقات العادية لنفس السنوات.

تم تحيين النفقات المتعلقة بالسلع والخدمات في منحى الانخفاض أخذاً بعين الاعتبار انعكاسات الاتفاقات الأخيرة المنبثقة عن الحوار الاجتماعي مع مختلف الهيئات النقابية والتغيرات في محددات تمويل ورش الحماية الاجتماعية، مع الأخذ في الاعتبار لنتائج تنفيذ قانون المالية لسنة 2022 والمتوقعة للسنة المالية 2023 والتدابير الجديدة المتخذة برسم البرمجة الميزانية 2024-2026.

وفيما يتعلق بفوائد الدين، فإن تحيينها في المنحى التصاعدي يعزى بشكل أساسي إلى الزيادة الكبيرة في مستويات أسعار الفائدة في الأسواق الداخلية والدولية، مما أدى إلى إعادة تمويل الدين بأسعار أعلى.

وتعزى الزيادة في توقعات تكاليف المقاصة إلى اعتماد تصور جديد للإصلاح والذي يعرف وتيرة تدريجية ومختلفة عن السيناريو الذي تم اعتماده عند إعداد البرمجة الميزانية لفترة 2023-2025.

وأما مراجعة برمجة نفقات الاستثمار لسنتي 2024 و 2025، فتفسرها الاعتبارات التي تم البناء عليها في إعداد البرمجة الميزانية لثلاث سنوات القادمة، والتي تتجلى خصوصا في:

◀ تسريع تنفيذ بعض السياسات القطاعية وعلى رأسها تلك التي تعنى بالماء الصالح للشرب ومياه الري، وتعزيز البنية التحتية بكل مكوناتها الطرقية والصحية...؛

◀ مراجعة وتيرة تنزيل برنامج دعم السكن للسنوات 2024 وما بعدها؛

◀ برمجة تنزيل السياسات العمومية المرتبطة ببعض القطاعات الوزارية، مثل السياحة والصناعة والاستثمار؛

◀ تحيين المعطيات المتعلقة بالتحويلات المرتبطة بزيادة رأسمال بعض المؤسسات والمقاوالات العمومية والتي تهم عمليات محددة موضوع اتفاقات مبرمة؛

◀ تحديث التحويلات المتعلقة بعمليات دعم قطاع الماء وتدبير الإجهاد المائي بالموازاة مع تحيين هذا البرنامج.

4. المخاطر الميزانية

يتطرق هذا الجزء من الوثيقة إلى عرض أولي للمخاطر الميزانية الرئيسية، والتي يمكن أن يؤدي تحققها إلى انحراف عن مسارات العجز والدين المستهدفة، بالإضافة إلى التدابير المتخذة للتخفيف منها، وذلك في إطار المجهودات المتخذة لتعزيز شفافية ومصداقية السياسة الميزانية.

1.4. المخاطر الماكرواقتصادية

تظل توقعات الإطار الماكرواقتصادي الذي تنبني عليه البرمجة الميزانية للفترة 2024-2026 عرضة للمخاطر، الداخلية والخارجية على حد سواء، مما قد ينعكس، من خلال قنوات مختلفة، على عجز الميزانية ومسارات المديونية.

استنادا إلى تحليل بأثر رجعي للعوامل الرئيسية التي أثرت على الاقتصاد الوطني، تم تحديد ثلاثة مخاطر رئيسية: مخاطر المناخ وتلك المرتبطة بتقلب أسعار المواد الأولية والطاقة والمخاطر المرتبطة بالتباطؤ المفاجئ أو الركود في منطقة اليورو.

1.1.4. طبيعة المخاطر

المخاطر المرتبطة بالمناخ

يتعرض المغرب بشكل خاص لمخاطر تغير المناخ، ولاسيما تلك المرتبطة بتوالي سنوات الجفاف والإجهاد المائي، مما يؤثر سلبا على نمو الإنتاج الفلاحي وكذا على القدرة الشرائية للأسر وبالتالي على الطلب الداخلي. وهكذا، فإن حدوث موجة جفاف جديدة يمكن أن يكون له انعكاسا سلبيا مهما على الاقتصاد الوطني الذي لا يزال يعتمد بشكل كبير على القطاع الفلاحي (من حيث العمالة والصادرات...).

الخطر بالمرتبط بتقلب أسعار المواد الأولية والطاقة

يعتبر المغرب بلدا مستوردا صافيا للمواد الطاقة ويظل يعتمد بشكل كبير على واردات منتجات الحبوب، وخاصة القمح. وبالتالي، فإن تفاقم التقلبات في أسعار هذه المواد يمكن أن يزيد من عدم اليقين ويؤثر على المقاولات والأسر، مما قد يؤدي إلى ارتفاع التضخم. كما أن تشديد السياسات النقدية والشروط المالية من شأنها أن تؤثر سلبا على الإنتاج والاستثمار، وهو ما قد يؤدي إلى تباطؤ النمو. وهكذا، ففي حال استمرار التوترات الجيوسياسية الحالية، فإن اضطرابات سلاسل الإمداد للمواد الطاقة والغذائية في الأسواق العالمية ستؤدي إلى زيادات كبيرة في أسعار هذه المنتجات، مما قد ينعكس على فرضيات الإطار

الماكرو اقتصادي التي اعتمدها البرمجة الميزانية لثلاث سنوات، وبالتالي العجز الميزانياتي والمديونية عبر عدة قنوات.

الخطر المرتبط بتباطؤ مفاجئ في النشاط الاقتصادي أو ركود في منطقة الأورو

يعتبر المغرب اقتصادا مفتوحا، ويعتمد بشكل كبير على التجارة وتحويلات مغاربة العالم والسياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة من منطقة الأورو التي تشكل الشريك التجاري والاقتصادي الرئيسي للمملكة (حيث توجه أكثر من 60% من الصادرات المغربية إلى الأسواق الأوروبية). ونتيجة لذلك، فإن الركود في هذه المنطقة من شأنه أن يؤثر بشكل كبير على الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب وعلى النشاط الاقتصادي الوطني.

2.1.4. تدابير التخفيف

يعتمد المغرب في مواجهة هذه المخاطر على استراتيجيتين متكاملتين للتخفيف من آثارها:

◀ اعتماد تدابير ميزانية طارئة وأنية تستهدف الأسر والقطاعات الأكثر تضررا في حالة تحقق هذه المخاطر، وذلك من خلال تعبئة الهوامش الميزانية المتاحة مع تفادي أي انحراف عن المسار المحدد. فبعد الاضطرابات التي شهدتها الاقتصاد الوطني منذ جائحة كوفيد-19 وتوالي ثلاث سنوات من الجفاف واندلاع الأزمة الأوكرانية والارتفاع الذي أعقب ذلك في أسعار الحبوب والمواد الطاقية، تم اتخاذ تدابير ميزانية مستهدفة من أجل التخفيف من آثار هذه الصدمات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. وعلى سبيل المثال، تم رصد دعم استثنائي للمهنيين في قطاع النقل الطرقي ووقف استيفاء الرسوم الجمركية على استيراد القمح اللين وتجديد تفعيل نظام دعم وارداته ووقف استيفاء رسوم الاستيراد والضريبة على القيمة المضافة للاستيراد على الماشية المستوردة وضع خطة طارئة دعم قطاع السياحة. بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار تخفيف المخاطر، يتجه المغرب نحو تفعيل التحويلات النقدية لفائدة فئات مستهدفة في إطار زمني محدود بالاعتماد على السجل الاجتماعي الموحد.

◀ تنفيذ وتسريع مجموعة من الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تعزيز صمود الاقتصاد الوطني في مواجهة التغيرات المناخية ومختلف الصدمات الداخلية والخارجية وتحفيز النمو الاقتصادي.

↩ يتجلى ذلك على سبيل المثال في جميع الاستراتيجيات والبرامج القطاعية التي تم إطلاقها، كاستراتيجية الفلاحة الجديدة "الجيل الأخضر 2020-2030" والتي تهدف، من بين أمور أخرى، إلى توطيد مكاسب القطاع وتعزيز قدرته على التكيف مع التغيرات المناخية وصموده، لا سيما من خلال توسيع تقنيات اقتصاد المياه وتشجيع البحث والتطوير في مجال التكيف مع الجفاف.

ومن شأن البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي (2020-2027)، الجاري تنفيذه، أن يمكن من توطيد الجهود لتأمين الإمدادات من المياه، لا سيما من خلال مواصلة بناء السدود وتطوير مشاريع تحلية مياه البحر باستخدام الطاقات المتجددة وتعزيز وتأمين التزويد المياه الصالحة للشرب من خلال مشاريع الربط بين الأنظمة المائية.

ومن أجل التخفيف من المخاطر المرتبطة بالتباطؤ المفاجئ في النشاط الاقتصادي أو الركود في منطقة الأورو، انخرط المغرب منذ عدة سنوات في عملية تنويع اقتصاده على المستوى القطاعي من خلال انبثاق صناعات جديدة (صناعة السيارات والطائرات والصناعات الإلكترونية). وعلى الصعيد الجغرافي، تم الشروع في تنويع وجهات الصادرات الوطنية مع فتح أسواق جديدة في الاقتصادات الناشئة والنامية، خاصة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

وفيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بتقلب أسعار المواد الأولية والطاقة، تم تفعيل سياسة وطنية طاقة تتضمن مجموعة من المحاور الاستراتيجية، أبرزها تنويع الإمدادات ومواصلة الإصلاحات في القطاع وتسريع مشاريع تنمية الطاقات المتجددة، مثل الطاقة الشمسية والطاقة الريحية. وإضافة لذلك، ومن أجل ضمان الأمن الغذائي، اتخذ المغرب عدة إجراءات تهدف إلى مواصلة تعزيز الأداء والإنتاجية الفلاحية، لا سيما من خلال الاستراتيجية الفلاحية الجديدة وتعزيز إمكانيات تدبير سلاسل الإمدادات الغذائية.

وعلاوة على ذلك، تعمل السلطات العمومية على تطوير أدوات التحوط ضد المخاطر المناخية والكوارث الطبيعية، والتي أثبتت نجاعتها بشكل خاص بعد الزلزال الذي ضرب منطقة الحوز.

يشكل الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في إطار خط الائتمان المرن، بقيمة 5 مليار دولار أمريكي، تأميناً ضد الصدمات الخارجية مما سيشجع دعم الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية وتعزيز ثقة الشركاء والمستثمرين. وبالإضافة إلى ذلك، سيتمكن الاتفاق برسم تسهيل الصلابة والاستدامة، بقيمة 1,3 مليار دولار أمريكي، من دعم إصلاحات البلاد في مجال التخفيف والتكيف مع التغير المناخي.

2.4. المخاطر المرتبطة بتنفيذ الميزانية

1.2.4. المخاطر المرتبطة بالتغيرات في نفقات الموظفين

تشكل نفقات الموظفين مكوناً أساسياً في النفقات العمومية وذلك بالنظر لأهمية الأغلفة المالية التي يتم رصدها، مما يجعل الحكومة توليها اهتماماً خاصاً من حيث الميزانية والترشيد والرقابة. فقد ارتفعت هذه

النفقات من 119,3 مليار درهم سنة 2013 إلى 155,8 مليار درهم سنة 2023²، أي بارتفاع إجمالي يقارب 40% وبارتفاع متوسط سنوي قدره 3,4%. ويعود هذا التزايد والملحوظ بشكل خاص بين سنتي 2019 و2023 إلى الانعكاس المالي للإجراءات المتعلقة بمراجعة الرواتب والتي تم اتخاذها خلال هذه الفترة في إطار الحوار الاجتماعي لفائدة موظفي الدولة.

طبيعة المخاطر:

ترتبط المخاطر الميزانية لنفقات الموظفين بشكل أساسي بإجراءات التوظيف أو زيادة الرواتب أو الترقيات غير المتوقعة، لصالح فئة معينة أو جميع الفئات من موظفي الدولة والتي يتم اتخاذها في إطار الحوار الاجتماعي مع التمثيليات النقابية. مما قد يشكل تحملات إضافية لم يتم التخطيط لها في البرمجة الميزانية لثلاث سنوات.

تدابير التخفيف:

في إطار تفعيل القانون التنظيمي لقانون المالية والذي دخل حيز التنفيذ في عام 2016، تم إرساء وتطبيق قاعدة محدودة اعتمادات الموظفين المفتوحة برسم قانون المالية ابتداء من سنة 2017، مما أتاح التحكم في هذه النفقات في المستويات المتوقعة في قانون المالية، على عكس الطابع التقديري الذي كان يميزها في السنوات السابقة.

من جهة أخرى، اعتمدت الحكومة توجهها لضبط نفقات الموظفين من خلال حصر التوظيف في الاحتياجات الضرورية لضمان تنفيذ أورش الإصلاحات التي تم الشروع فيها وتقديم الخدمات للمواطنين في أفضل الظروف، لاسيما من خلال الاستخدام الأمثل للموارد البشرية المتاحة عبر التكوينات والتدريب والتوزيع المتوازن للموظفين على المستويين المركزي والجهوي.

وفيما يتعلق بالحوار الاجتماعي، قامت الحكومة بمأسسته مع الشركاء الاجتماعيين من خلال تحديد اجتماعات دورية للتشاور والنقاش، خاصة خلال فترة إعداد مشروع قانون المالية، مما سيمكن من إشراك التمثيليات النقابية في عملية الإعداد هذه، وبالتالي تدبير المخاطر المرتبطة بالحوار الاجتماعي بشكل استباقي.

وعموما، يتم العمل كل سنة على تحيين الأثر المالي الناتج عن مختلف الإجراءات الغير المتوقعة والمتخذة خلال السنة في إطار قانون المالية للسنة الموالية، مع اتباع نهج حذر يحدد السيناريوهات المحتملة لتطور نفقات الموظفين.

²توقعات قانون المالية 2023.

2.2.4. المخاطر المرتبطة بالاستثمار العمومي

طبيعة المخاطر:

من الممكن أن تنطوي الاستثمارات العمومية على مخاطر ميزانية، لاسيما نتيجة لتطورات غير مواتية وتغيرات في وتيرة التنفيذ، مما ينجم عنه تجاوزا للتكاليف وتغيرا للتوقعات الأولية الواردة في البرمجة الميزانية.

تدابير التخفيف:

للتخفيف من هذه المخاطر، يتم العمل باستمرار على تطوير منظومة تدبير المشاريع الاستثمارية، من خلال الاعتماد على آليات تنفيذ أكثر نجاعة مثل تعيين أصحاب المشاريع المفوضين، وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتسقيف للاعتمادات المرحلة للرفع من وتيرة التنفيذ لدى الإدارات المعنية. وموازة مع ذلك، تواصل الدولة إصلاحاتها الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال بهدف جذب الاستثمارات الخاصة والوطنية والأجنبية وتعزيز مساهمتها في إنعاش الاقتصاد الوطني لتخفيف الضغط على ميزانية الدولة.

3.2.4. المخاطر المرتبطة بالمدخيل الجبائية

طبيعة المخاطر:

تشكل المدخيل الجبائية مكونا رئيسيا في مداخيل الميزانية العامة، مما يجعل التتبع الدقيق للمخاطر ذات الصلة بها يكتسي أهمية من حيث رصد العوامل التي من المحتمل أن تعيق بلوغ الأهداف المسطرة على المستوى الميزانياتي. ويتعلق الأمر أساسا بالمخاطر التالية :

- ◀ مخاطر تشريعية مرتبطة بالتغيرات التشريعية والتنظيمية الجبائية؛
 - ◀ مخاطر تطور سلبي لفرضيات الإطار الماكرواقتصادي التي بنيت عليها توقعات المدخيل الجبائية (معدل النمو، الواردات والصادرات، أسعار المواد الأولية وما إلى ذلك).
- وبالإضافة إلى ذلك، هناك مخاطر خاصة ببعض الضرائب مرتبطة بعوامل بنيوية مثل تركيز المدخيل المحصلة برسمها على قطاع معين أو مجموعة محدودة من الملزمين.

تدابير التخفيف:

من أجل تخفيف المخاطر الميزانية المذكورة أعلاه والمرتبطة بالمداهيل الجبائية، وضعت الدولة إطاراً شاملاً لإصلاح النظام الجبائي الوطني من خلال اعتماد وتنفيذ القانون-الإطار رقم 19-69 المتعلق بالإصلاح الجبائي، وذلك وفق مقارنة تدرجية.

وفي هذا السياق، يندرج إصلاح الضريبة على الشركات الذي تم تفعيله في إطار قانون المالية 2023 وإصلاح الضريبة على القيمة المضافة المقترح في إطار مشروع قانون المالية 2024 من منطلق إعطاء الرؤية للفاعلين الاقتصاديين على المدى المتوسط، مما يمكن من تحقيق استقرار نسبي للنظام الضريبي.

علاوة على ذلك، أدرج القانون الإطار إصلاح مختلف الضرائب وفق منظور يروم إرساء نظام جبائي عادل ومنصف، مما يسمح بالتخفيف من مخاطر تركيز بعض الضرائب.

وعلى صعيد آخر، نص الإصلاح الجبائي المعتمد على تفعيل آليات لتعزيز الحقوق والثقة المتبادلة بين دافعي الضرائب والإدارة الضريبية وكذا نظام حوكمة النظام الضريبي الوطني لجعله أكثر فعالية.

3.4. المخاطر المرتبطة بالضمانات الممنوحة من الدولة

1.3.4. طبيعة المخاطر

يشكل إصدار الضمانات من قبل الدولة مصدراً للمخاطر الميزانية، وذلك بالنظر إلى تحمل الدولة مسؤولية سداد القروض المدعومة بالضمانات في حالة ما إذا كانت موضوع طلب للتنفيذ، سواء من قبل المؤسسات والمقاولات العمومية أو غيرها من الهيئات والفئات العامة أو الخاصة التي تستهدفها الدولة.

2.3.4. تدابير التخفيف

إدراكاً للتحديات التي تطرحها هذه المخاطر على ميزانية الدولة، تم اتخاذ مجموعة من آليات التخفيف التي تتجلى فيما يلي:

◀ تقوم المصالح المختصة لوزارة الاقتصاد والمالية بفحص معمق للتوقعات المتعلقة بميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية، بما في ذلك فوائد وأصل الدين.

◀ تهدف الرؤية الحالية، في إطار مشروع إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، إلى إعادة هيكلتها بهدف ضمان استمرارية وتوازن نماذجها الاقتصادية والمالية لتمكينها من الولوج إلى السوق المالية الدولية والداخلية دون اللجوء إلى ضمانات الدولة؛

◀ أنشأت الدولة آلية ضمان جديدة أصبحت بموجبها الضمانات الممنوحة للهيئات العامة أو الخاصة والفئات الأخرى التي تستهدفها الدولة جزءاً من مجال تدخل الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات ("تمويلكم"). وعلى هذا الأساس، فإن هذه الشركة تتحمل سداد الأجل المستحق في حالة تفعيل الضمان. وتتجلى استمرارية هذا النظام في اعتماده على تغطية احترازية على ثلاثة مستويات:

- المستوى الأول: يتكون من مخصصات مسبقة، تم وضعه وفقاً لأفضل الممارسات في هذا الشأن، والذي يتمثل في عدم التزام المؤسسة بمنح أي ضمانات إلا بعد قياس كمي للمخاطر وتعبئة الموارد المالية اللازمة لتغطيتها.

- المستوى الثاني يتعلق بـ "صندوق الاحتياطات" المحدث بموجب القانون المتعلق بهذه المؤسسة التي تدرجه في سجلاتها والذي يتم تمويله خاصة عن طريق نتائجها السنوية؛

- المستوى الثالث، والذي يكمل المستويين السابقين أعلاه، ويتمثل في توفر المؤسسة على رأس مال يمكنها من مواجهة المخاطر العامة الشديدة والمشاركة بين الأنشطة.

وفي إطار التتبع المستمر للمخاطر المرتبطة بالضمانات، تقوم الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات بتقديم، كل ستة أشهر، تقرير للوزارة المكلفة بالمالية لإخبارها بتطور المخاطر المتعلقة بالالتزامات المستفيدة من ضمان الدولة ومعدلات الخسارة واستخدام نظام تغطية المخاطر.

وتجدر الإشارة إلى أن مراقبة امتثال الشركة لالتزاماتها الاحترازية تدخل في نطاق مهام بنك المغرب، وتتم في إطار احترازي وإشرافي محدد.

4.4. المخاطر المرتبطة بالمؤسسات والمقاولات العمومية

1.4.4. المحفظة العمومية

يلعب قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية دوراً استراتيجياً وأساسياً في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويساهم في تسريع وتنويع مصادر نمو الاقتصاد الوطني.

وتتكون المحفظة العمومية، التي تتميز باتساقها وتنوع مكوناتها، في نهاية شتنبر 2023، من 272 مؤسسة ومقاولات عمومية موزعة على 227 مؤسسة عمومية و45 شركة عمومية ذات مساهمة مباشرة للخزينة³. تمتلك بعض المؤسسات والمقاولات العمومية شركات تابعة و/أو مساهمات يبلغ مجموعها 517 هيئة، منها 53% مملوكة بأغلبية.

³ يتعلق الأمر بشركات القانون الخاص التي تملك الدولة رأسمالها مباشرة كلياً أو جزئياً.

تتخذ التحويلات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية عدة أشكال:

- ◀ الإمدادات والتحويلات الميزانية: لتغطية احتياجات محتملة أو لتمويل أنشطة أو مشاريع محددة؛
- ◀ الموارد المخصصة (الرسوم شبه الضريبية والإتاوات...): ويتعلق الأمر باقتطاعات إلزامية مخصصة لأنشطة أو قطاعات بعينها، لتمويل مبادرات محددة أو لدعم مجموعة من المؤسسات والمقاولات العمومية في قطاع معين.
- ◀ مساهمات، الأرباح أو عوائد الاستثمار: هي (1) الأقساط التي تدفعها المؤسسات والمقاولات العمومية لفائدة الخزينة إما على شكل أرباح أو حصص أرباح و/أو (2) تحويلات أخرى بما في ذلك، بشكل أساسي، الإتاوات المتعلقة باستغلال الملك العام.

2.4.4. طبيعة المخاطر

ترتبط المخاطر الميزانية للمؤسسات والمقاولات العمومية، بشكل عام، بوضعيتها المالية. مما قد يؤدي إلى نقص في المداويل غير الجبائية (على سبيل المثال: انخفاض حصص الأرباح أو موارد أخرى) و/أو إلى زيادة في النفقات نتيجة الإعانات الممنوحة والناجمة عن مراجعة السياسات العامة، من خلال برامج تطوير أو تحسين الخدمات العمومية الموكلة إلى المؤسسات والمقاولات العمومية أو في حالات استثنائية مرتبطة بظرفية دولية أو وطنية غير ملائمة (أزمة صحية، ارتفاع الأسعار، الجفاف، ...).

وبالنسبة لهذا القطاع، فالزيادة في المخصصات الممنوحة للمؤسسات والمقاولات العمومية تعزى إلى عدة عوامل، منها على وجه الخصوص تسريع تحويل الاختصاصات التي كانت منوطة للإدارة في السابق إلى هذه الهيئات ووتيرة إحداث مؤسسات عمومية ذات الطابع غير التجاري والتي يوكل إليها تقديم الخدمات العمومية وزيادة الدعم للقطاعات المتضررة من تداعيات الأزمات المتعاقبة (المياه والكهرباء والنقل الجوي...). وفي المقابل، في حالة وجود هوامش على مستوى بعض المؤسسات، تقتصر التحويلات المستحقة لها على احتياجاتها النقدية.

وفيما يخص مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية في الميزانية العامة للدولة، يجب التمييز بين نوعين من التحويلات:

- ◀ موارد المؤسسات العمومية المستفيدة من إيرادات محددة بنص تنظيمي مقابل الخدمات المقدمة والتي لا تتعرض عموماً للتقلبات، ويتم تحويلها لميزانية الدولة وفق التوقعات المنصوص عليها في قانون المالية.

◀ أرباح المقاولات العمومية والتي يظل مستواها مرتبطاً بالنتيجة السنوية التي قد تتغير تبعاً لظروف السوق وارتفاع تكاليف الإنتاج وقرارات مجالس الإدارة. وتتعلق هذه التغيرات في النتائج بالتوقعات لأكثر من عام واحد فقط، بحيث يتم تحديد الأرباح المعتمدة في قانون المالية لسنة معينة على أساس النتيجة المحققة للسنة المالية السابقة والتي يتم نشرها في حسابات المؤسسات المعنية، وبالتالي، لا يمكن أن تتغير هذه الأرباح، من حيث المبدأ، إلا في حالة الالتزام ببرنامج استثماري أكثر طموحاً وذلك بالتشاور مع الدولة.

3.4.4. تدابير التخفيف

وإدراكاً منها للرهانات الميزانية المرتبطة بالمؤسسات والمقاولات العمومية على ضوء المهام الموكولة إليها، تقوم المصالح الحكومية المعنية بمراقبة دقيقة للمخاطر المتعلقة بهذا القطاع، من خلال عدة آليات.

في هذا الإطار، قامت الحكومة بوضع منظومة للحكامة والتتبع لهذه المؤسسات تركز على تمثيلية مختلف القطاعات الوزارية المعنية في هيئاتها الإدارية، خصوصاً وزارة الاقتصاد والمالية من خلال مديرياتها المختصة (مديرية المؤسسات العمومية والخصوصية، مديرية الميزانية، مديرية الخزينة والمالية الخارجية)، وتسمح هذه التمثيلية بالنسبة لوزارة المالية بضمان مراقبة وتقييم التزامات المؤسسات العمومية وفحص المشاريع المدرجة في ميزانياتها وخططها متعددة سنوات ومخططاتها التنموية ومشاريع الاستثمارات.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل الدولة على مواكبة وثيقة للمؤسسات والمقاولات العمومية، من خلال إبرام اتفاقيات أو عقود برامج لتحديد الأهداف المنوطة بهذه المؤسسات، ومن خلال دعم ماليتها بتحويلات عبر مخصصات أو زيادات في الرأسمال.

علاوة على ذلك، تم إطلاق منظومة لرصد المخاطر الناجمة عن هذه الهيئات في سنة 2019 على مستوى مديرية المؤسسات العمومية والخصوصية. وتهدف هذه المنظومة إلى توقع التطورات السلبية للمؤسسات العمومية واتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب للحد من تأثيراتها على المالية العامة. ويستمر العمل على تفعيل التام لهذه المنظومة لجعلها أداة فعالة لصنع القرار مع الطموح إلى إدراج المخاطر المناخية في إطار برنامج المناخ الحالي الذي يدعمه البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية.

أما على المستوى الاستراتيجي، تلتزم الدولة بتنفيذ الإصلاح الشامل لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية من خلال اعتماد القانون الإطار رقم 21-50 المتعلق بإصلاح هذا القطاع والذي يهدف إلى إعادة هيكلته، وذلك أساساً بهدف خفض الدعم الممنوح له وتحسين مساهمته في ميزانية الدولة.

5. استدامة المديونية

1.5. المخاطر المتعلقة بالمديونية

مخاطر إعادة التمويل

تعد المخاطر التي قد تواجهها محافظة دين الخزينة والمرتبطة بإعادة التمويل تحت السيطرة، نظرا لتماشي حصة الديون قصيرة الأجل مع حصة المحافظة المعيارية لدين الخزينة، والتي بلغت 14% في متم يونيو 2023 مقابل 17% في نهاية سنة 2022. هذا بالإضافة إلى تحسن متوسط مدة سداد هذا الدين خلال الأشهر الستة الأولى من سنة 2023، لحوالي 6 سنوات و10 أشهر مقابل 6 سنوات و8 أشهر في سنة 2022، مسجلة بذلك تحسنا بما يقارب الشهرين.

مخاطر سعر الفائدة

بالإضافة إلى ذلك، تتميز بنية دين الخزينة حسب نوع سعر الفائدة بهيمنة الدين ذي سعر الفائدة الثابت بحصة تزيد عن 89% في نهاية يونيو 2023، حيث تمكن هذه الخاصية من الحد من تعرض هذه المحافظة لمخاطر أسعار الفائدة وتساهم في التحكم في تكلفتها الظاهرية، خاصة فيما يخص الدين الخارجي. هذا وعلى الرغم من الارتفاع غير المسبوق في مستويات أسعار الفائدة المتغيرة في السوق المالية الدولية، في أعقاب التشديد النقدي المتتالي الذي نفذه كل من البنك المركزي الأوروبي وبنك الاحتياطي الفيدرالي منذ الأسس الثاني من سنة 2022، فإن التكلفة الظاهرة للدين الخارجي في متم يونيو 2023 زادت بنسبة 50 نقطة أساس فقط مقارنة بنهاية سنة 2022، في حين ارتفع سعر الفائدة ما بين البنوك الأوروبية لمدة ستة أشهر (Euribor) بـ 310 نقطة أساس وأسعار الفائدة بالدولار الأمريكي المستندة إلى SOFR بمقدار 310 و466 نقطة أساس على التوالي. وتعزى هذه الزيادة المحدودة في تكلفة الدين الظاهرة بالأساس إلى (1) استراتيجية تعبئة التمويلات الخارجية التي تعتمد بالأساس على اللجوء إلى تمويلات رسمية مصحوبة بظروف مالية مناسبة من حيث التكلفة وأجل السداد وكذا (2) معالجة مخزون الدين، حينما تستدعي الضرورة ذلك، عبر استخدام أدوات التحوط من مخاطر أسعار الصرف وأسعار الفائدة.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ شهر نونبر 2022، لجأت الخزينة إلى إصدار سندات الدين القابلة للتداول في السوق المحلية، حيث بلغت قيمتها 20,2 مليار درهم، محققة بذلك حصة 2,7% من إجمالي الدين الداخلي. ويهدف إدراج هذه الأداة إلى تمكين الخزينة من تمويل احتياجاتها بأجال استحقاق أطول، مع منح المستثمرين إمكانية التحوط ضد مخاطر أسعار الفائدة وذلك دون التعرض لها من خلال إعطاء الأفضلية للديون طويلة الأجل وذات السعر الثابت.

هذا وتميزت بداية سنة 2023 بارتفاع كبير في أسعار الفائدة في السوق الأولية حيث بلغت ما يقارب 129,6 نقطة أساس في المتوسط مقارنة بنهاية دجنبر 2022، ويرجع ذلك أساسًا إلى زيادة أسعار الفائدة التي طلبها المستثمرون، بعدما رفع بنك المغرب سعر فائدته الأساسي ثلاث مرات متتالية بواقع 50 نقطة أساس بين شهري شتنبر ومارس من سنة 2023. مع ذلك، وبالنظر إلى بنية محفظة الدين، لا يمكن الحديث عن تأثير ملحوظ لهذه الزيادة على تكلفة الدين الظاهرة إلا على المدى المتوسط في حالة استمرار هذه الزيادة، مع الإشارة إلى أن بنك المغرب أبقى على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير في 3% خلال اجتماعات مجلسه لشهري يونيو وسبتمبر 2023.

مخاطر صرف العملات الأجنبية

يظل دين الخزينة في الأساس دينًا داخليًا بحصة تبلغ حوالي 76% من إجمالي الدين العام للخزينة بينما يمثل الدين الخارجي 24% فقط. وتتوافق هذه البنية مع الأهداف المحددة في المحفظة المعيارية لدين الخزينة (70% إلى 80% دين محلي و20% إلى 30% دين خارجي) وتساهم في الحد من تعرض الخزينة إلى مخاطر صرف العملات الأجنبية.

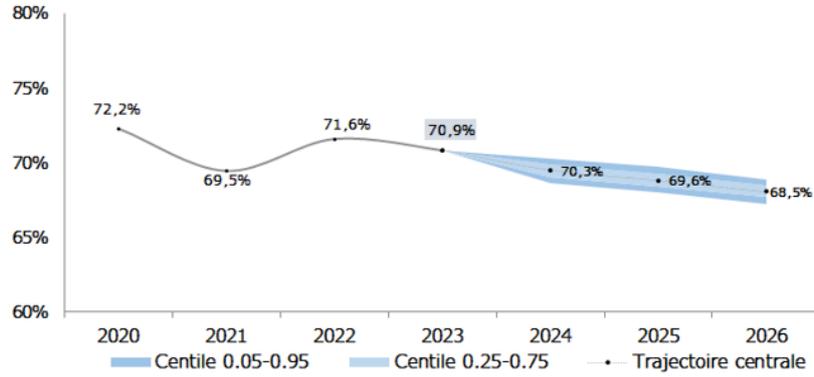
وبالإضافة إلى ذلك، فإن بنية الدين الخارجي للخزينة حسب العملة، في متم شهر يونيو 2023، (58% باليورو، و38% بالدولار الأمريكي، و4% بالنسبة للعملات الأخرى) قريبة من بنية سلة الدرهم، مما يساعد على التخفيف من تأثير تقلبات أسعار الصرف.

2.5. استدامة مديونية الخزينة

بشكل عام، من المتوقع احتواء المخاطر المتعلقة باستدامة مديونية الخزينة بفضل مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة والإصلاحات الميزانية والتعافي الاقتصادي التدريجي.

وبالنظر لبنيته السليمة، التي تعتمد أساسًا على اللجوء إلى السوق المحلية ونهج سياسة إدارة نشطة للدين وللتدفقات النقدية، يظل دين الخزينة مستدامًا، كما تؤكد ذلك استنتاجات التقييمات التي أجراها الشركاء الدوليون، لا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

توقعات تطور دين الخزينة (نسبة من الناتج الداخلي الخام)



واستنادا إلى الإطار الماكرو اقتصادية على المدى المتوسط، سيأخذ مسار الدين، خلال الفترة 2024-2026، اتجاهها تنازليا ومتحكما فيه في مستويات تقل عن 70%. وبالتالي، من المرتقب أن ينخفض دين الخزينة من 71.6% من الناتج الداخلي الخام في نهاية سنة 2022 إلى 68,5% في عام 2026، في أفق خفضه لبلوغ نسبة 65% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2030.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن تحليل استدامة مديونية الخزينة على المدى المتوسط، والذي تم إدراجه لأول مرة في هذه النشرة في إطار البرمجة الميزانية لثلاث سنوات المرفقة لمشروع قانون المالية لسنة 2024، سيتم إغناؤه تدريجيا، بمساعدة تقنية من طرف صندوق النقد الدولي، لا سيما من خلال الأخذ بعين الاعتبار لأثر تغيرات المناخ ابتداء من 2025.